الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعةمحمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية
مرحلة الدايات (1671-1830)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ.
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث.

إعداد:
- بوداود المبروك

إشراف:
د/كمال بيرم

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
د/حميدي أبوبكر الصديق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيساً
د/كمال بيرم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفاً ومقرراً
بتة مرزوق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضواً

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا الجهد إلى:

أمي وأبي

وكل زملائي الذين رافقوني في مساري الدراسي

وإلى العائلة الكريمة

مبروك

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أحسن كل شيء خلقه ، وخلق الانسان من طين ، خلق فسوى . .

الحمد لله أن وفقنا الله على أداء هذا العمل .

خالص الشكر والتقدير للدكتور المشرف "كمال يرم" وماله من فضل في انجاز هذا الموضوع

كما لا يفوتني أن أشكر والدي ووالدتي الذين لم يبخلاني بالدعاء .

دون أن ننسى زملائي وزميلاتي الطلبة بجامعة محمد بوضياف، وكل من ساهم في دعمنا من بعيد أو

قريب أثناء كتابة المذكرة ، والتي نأمل أن تكون إضافة نوعية ، تضاف إلى العلم والمعرفة ورصيد

علمي يبقى للأجيال...

"بوداود مبروك"

قائمة المختصرات:

تر : ترجمة

م : ميلادي

هـ : الهجري

ج : الجزء

ط : الطبعة

ص : الصفحة

ص ص : تعدد الصفحات

د.م : دون مكان النشر

مقـــدمـــــة

استنجدت الجزائر بشكل طوعي بالدولة العثمانية لمساعدتها في الصراع الدائر بينها وبين القوى الأوربية من أجل مواجهة التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية، ومنذ ذلك الوقت ارتبط اسم الجزائر بالدولة العثمانية بداية من سنة 1519 إثر تعيين خير الدين كأول حاكم عثماني للجزائر، وبذلك أصبحت إيالة تابعة للدولة العثمانية .

ومنذ ذلك الوقت عرفت الجزائر خلال فترة حكم العثمانيين تعاقب عدّة أنظمة سياسية عليها، حيث كانت البداية بأن حكمها عصر البايلربايات بين سنتي 1516م إلى 1588م، حين استنجد بالأخوين بابا عروج وخير الدّين بربروس لتحرير مدينة جيجل من الاحتلال الإيطالي، وتحرير بجاية ومدينة الجزائر من الاحتلال الإسباني وامتد حكمهم حتى تنحية العلج علي من الحكم. وفي مرحلة ثانية حكم الباشاوات بين سنتي 1588م إلى 1659م، ليأتي الدور على حكم الآغاوات من 1659م إلى 1671م، لكنهم لم يحكموا طويلا بسبب الاضطراب في إدارة الحكم والفوضي التي ميزت حقبتهم لتكون بذلك أقصر فترة حكم. ليأتي الدور فيما بعد على حكم الدّايات من 1671م إلى 1830م، وتعد هذه الأخيرة هي أطول فترة حكم.

ساهم هذا التعاقب لأنظمة الحكم على تطوّر الجهاز الإداري، خاصة في الفترة الأخيرة، والتي جعلت الجزائر استثناءً في التميّز عن باقي أقاليم الخلافة العثمانية، حيث عرفت الجزائر من خلالها مظاهر السّيادة الفعلية وحققت استقلالية تامّة عن الخلافة العثمانية فكان لها عاصمةٍ قارّةٍ ، وحدودٍ جغرافية محددة، وعلاقاتٍ دولية متفقٍ عليها، وصلاحياتٍ كاملة في عقد الاتفاقيات والمعاهدات معها، فأصبحت كيانًا سياسيًّا مستقلاً عن الباب العالي.

فكان الدّايات حكّاماً مستقلين، يجمعون بين المنصب التنفيذي (الدّاي) واللّقب الشّرفي (الباشا) ويستحوذون على كلّ مهام الجهاز التنفيذي للحكم وكلّ ألقاب السّلطة للدولة.

ولقد تميز عهد الدايات بكثير من التقلبات، على المستوين الاقتصادي والسياسي، فإذا كان على المستوى السياسي تمكن الدايات من طرد المستعمر الاسباني نهائيا من سواحل وهران وكان هذا نجاحا مميزا، فإنه على المستوى الاقتصادي شهد تذبذبا وتأرجحا، كانت نتيجته النهائية أن تمكن الفرنسيون من اسقاط النظام العثماني وانتهى بدخولهم الجزائر عند سنة 1830.

بناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على جانب مهم، من خلال التطرق إلى واقع النشاط الاقتصادي في فترة حكم الدايات، والذي عرف تدهورا ملحوظا، من أجل الوقوف على الأسباب والنتائج والتداعيات .

ومن الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع الموسوم بـ:

الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية في الفترة الممتدة بين (1671- 1830)

1-الأسباب الذاتية

_الرغبة الملحة وميولي الشخصي لدارسة الفترة العثمانية منذ مرحلة الليسانس.

_الرغبة في البحث والعمل على تطوير زادي المعرفي.

2 -الأسباب الموضوعية :

- التعرف على الواقع الاقتصادي في الفترة العثمانية والدعائم المكونة له .

-دراسة الجانب الاقتصادي وخاصة فترة الدايات .

-معرفة طبيعة النشاطات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة التي كانت تمارس آنذاك في الفترة الممتدة من(1671 - 1830)

-إشكالية الموضوع:

لقد ارتأيت في معالجتي لهذا الموضوع إلى صياغة إشكالية رئيسية:

- ما هي الدعائم والعوامل المشكلة للواقع الاقتصادي خلال العهد العثماني فترة الدايات؟

ولقد تفرعت عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها :

-كيف كانت طبيعة الملكية العقارية والنظام الضريبي؟

-كيف كانت النشاطات الاقتصادية في الفترة الممتدة من (1671-1830)؟

3- أهمية البحث

تعود أهمية الموضوع لأنه يعالج فترة حساسة من تاريخ التواجد العثماني في الجزائر، ذلك أنها المرحلة الأخيرة من التواجد العثماني في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بداية من 1830.

ولقد كانت هناك عدة دراسات اكاديمية سابقة حول موضوع بحثنا لكن نحن أردنا ان نخصص الدراسة للتطرق للسياسة المتبعة أواخر العهد العثماني والتي أدت بشكل أو بآخر إلى إنهاء حكم العثمانيين والانتقال الى مرحلة جديدة ، خضعت فيه إيالة الجزائر لسلطة المستعمر الفرنسي.

منهج البحث:

لقد اعتمدت في كتابة بحثي هذا على المنهج التاريخي وفق ترتيب ايكولوجي يتخلل المنهج الوصفي لوصف الاحداث والوقائع ونقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع، ثم تمحيص

مضامينها ونقد أفكارها ما يتناسب مع طبيعة الموضوع ألا وهو الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية فترة الدايات(1671- 1830)

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية والاشكالية المطروحة وضعت خطة جاءت كالتالي:

مقدمة جاءت كتدبيج للموضوعن ثم فصل تمهيدي وهو عبارة عن مدخل ونظرة حول الواقع الاقتصادي والسياسي في الفترة الممتدة من 1519- 1830 .حيث أردنا في هذا الفصل أن نعطي نظرة طفيفة عن طبيعة الواقع الاقتصادي والسياسي في الفترة العثمانية كونهم يخدمان بعضهم البعض ذلك أن الجانب الاقتصادي له علاقة بالنظام السياسي.

وفصلين؛ الفصل الأول الموسوم بالدعائم أو العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي فترة الدايات، حاولنا من خلاله إبراز الدعائم الأساسية التي قام عليها الاقتصاد في تلك الفترة من خلال التطرق إلى نظام الجهاد البحري والنظام الضريبي؛ ولقد قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى الوضعية العقارية (طبيعة الملكية)، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن النظام الضريبي المتبع في عهد الدايات. لننهي هذا الفصل بمبحث ثالث تناولنا فيه مسألة الجهاد البحري.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة الواقع الاقتصادي في الفترة العثمانية خلال فترة الدايات، كما تطرقنا إلى أهم النشاطات الاقتصادية التي كانت تمارس آنذاك. وقد قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول النشاط الزراعي في عهد الدايات، أما المبحث الثاني والثالث فقد خصصناهما لتناول النشاط الصناعي والتجاري.

لننتهي بخاتمة حوصلنا فيها مجموعة من النتائج تخص الموضوع.

ولمعالجة هذا الموضوع استعنت بمجموعة من المصادر والمراجع منها: المرآة لحمدان خوجة وهو مصدر أساسي في دراسة الفترة العثمانية كون صاحبه عايش الفترة، أيضا ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والذي اعتمدت عليه بكثرة نظرا لما يعالجه من المواضيع التي تخص النشاط الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وهذه الكتب هي:

-الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، وورقات جزائرية، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر،

- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته.

الصعوبات:

من المتعارف عليه أنه لا يوجد بحث إلا وجدت فيها صعوبات أبرزها :

-إن دراسة الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية فترة الدايات معلوماته كانت شحيحة لان اغلب الدراسات تتحدث عن الواقع الاقتصادي بشكل عام .

-عدم تمكني من اللغة الأجنبية حال دون الوصول على المصادر الأجنبية الأخرى

-ضيق الوقت.

على العموم كل هذه الصعوبات لم تمنعني من أبحث في الموضوع ولو بالنزر اليسير... للخروج بدراسة أكاديمية.

فصل تمهيدي

الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر العثمانية ما بين 1671/1519

المبحث الأول: الوضع السياسي.

المبحث الثاني : الوضع الاقتصادي.

المبحث الأول: الوضع السياسي.

لم يكن ليوجد الأتراك في الجزائر لولا غزو الاسبان لها، ولم يتوصل الاسبان إلى احتلال بعض أجزائها إلا باستغلال الضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر في أواخر عهد الدولة الزيانية، فدخل أمراؤها في صراع على العرش، ولم تعد تملك هذه الدولة من النفوذ إلا تلمسان و بعض أجزاء المناطق العربية، فعجزت عن مقاومة الغزاة و أجبرت على عقد الصلح مع الاسبان سنة 1512 م، حيث اعترفت فيه باستيلاء الاسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر (احتلال الاسبان للمرسى الكبير في شهر أكتوبر 1505م، ومدينة وهران في شهر ماي 1509، و بجاية يوم 6 جانفي 1510، و مستغانم 1511 م). كما فرض الاسبان الجزية (الضرائب) على سكان هذه المدن الساحلية . وإجبارهم على تمويل حروبهم الاستعمارية[1].

وأمام هذا الوضع المزري والصعب الذي كانت تمر به الجزائر في بداية القرن السادس عشر، لم يجد سكان الجزائر وسيلة إلا الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي لمدنهم وذلك بالالتجاء الى تركيا القوية والقادرة على تزويد المحاربين الجزائريين بالذخيرة والرجال الذين يمكنهم صد الطغاة الأوروبيين. وبفضل تلك المساعدة شعر أبناء الجزائر بدرجة عالية من الأمان والاطمئنان في ظل الدولة العثمانية القوية. لذلك قبل السكان بالانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية باسطنبول، وما من شك أن رابطة الدين هي التي كانت الدافع الرئيسي للاستنجاد بالأخوين عروج وخير الذين وتلبيتهما النداء، خاصة وأن الصراع آنذاك كان على أشده بين المسلمين والصليبيين. وعليه فقد بذل الأتراك العثمانيون جهودا تحفظ لهم في التاريخ من أجل حماية الجزائر من التحديات الاستعمارية طوال ثلاثة قرون[2].

1- عمار عمورة، نبيل داودوة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص18.

2- المرجع نفسه، ص 190.

استمر الحكم التركي للجزائر من عام 1518 إلى غاية تاريخ الاحتلال الفرنسي عام 1830، وقد مرّ بأربعة عهود أو فترات مختلفة، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد.

1-الوضع السياسي في عهد البايلربايات (1519-1587) .

بدأت هذه المرحلة باعتلاء عروج[1]الحكم في الجزائر، وبعد استشهاده سنة 1518م خلفه أخوه خير الدين بربروس[2]. وفي عهده انضمت الجزائر رسميا إلى الباب العالي، وكان ذلك بعد إرسال أعيان وأهالي مدينة الجزائر رسالة إلى السلطان العثماني سليم الأول[3]، يطلبون منه إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتعيين خير الدين حاكما عليهم عامم1519[4]. .

يمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية العمرانية، وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري.

1- عروج: هو مؤسس المبادئ القاعدية لتنظيم مدينة الجزائر، بالإضافة إلى أنه جندي من جزيرة مديلي. ينظر: وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006ص، ص 43، 42.

2-خير الدين بربروس: ولد في جزيرة مديلي في الأرخبيل 1470م، حرر مدينة تنس من الإسبان وفي عام 1519م انتقم لأخيه حيث دمر الأسطول الإسباني أمام الجزائر. ينظر: بسام العسلي، خير الدين بربروس والجهاد في البحر، ط 1، دار النفائس، بيروت، ص 56.

3- سليم الأول: ولد عام 1480م ينظر: حضرة عزتلو يوسف بك آصاف ، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن،تقديم:محمد زينهم محمد عزب، ط) ،(1مكتبة مدبولي، القاهرة، ،1995، ص59.

4- عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،د.ط، المركز الوطني وزارة المجاهدين، الجزائر 44، ص2007.

كان البايلربايات (أمير الأمراء) يعينون مباشرة السلطان العثماني على رأس الإيالة لفترة غير محدودة بزمن ويختارهم غالبا من أكفاء الرجال الذين خدموا في الجزائر، وقد دام حكم البايلربايات إلى غاية سنة 1588 ميلادي، ومن مميزاتهم مواصلة الجهاد ضد الإسبان وطردهم من المدن التي احتلوها في الجزائر.

لاشك أن البايلربايات الذين تداولوا على حكم الجزائر نجحوا في إرساء دعائم الحكم الجديد في البلاد وغالبا ما كان بايلربايات الجزائر يرشحون لاستلام البحرية العثمانية، وقيادة الأسطول العثماني أي منصب قبو دان باشا. عرف عهد البيلربايات العديد من الشخصيات التي عملت على تنظيم البلاد أمثال حسن بن خير الدين[1]صالح ريس[2]وعلج علي[3].

1- حسن بن خير الدين : ابن خير الدين بربروس من امرأة جزائرية وهذا يعني أنه كرغلي، امتاز بحسن السيرة مع الأهالي وحسن التصرف في إدارة الدولة داخليا وخارجيا. ينظر: (عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص102).

2- صالح ريس(1552-1562) ، احتل تقرت وورقلة وضمها لبلاد الجزائر كما أنه ضم تلمسان لملك الجزائر، ينظر: (أحمد توفيق المدني،محمد عثمان باشا داي الجزائر(،1766-1791)د، ط، عالم المعرفة ،الجزائر 2010، ص45.

3- علج علي: كان صاحب السيادة العليا في مدينة الجزائر، متمتعا بلقب باي لرباي الذي أضفاه عليه السلطان سليم الثاني 1568م فهذا الاسم يحمل في ثناياه معنى الجهاد. ينظر: أحمد توفيق المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، مرجع سابق، ص391.

كانت أصول البيلربايات متنوعة، إذ كان البعض منهم من الأعلاج[1]. والبعض الآخر من الأتراك[2]والكراغلة [3]بالإضافة إلى العنصر العربي[4]. .

يعتبر عصر البايلرباي كما أسلفنا من أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر وقد جمع معظم البيلربابات بين وظيفة البايلرباي ومنصب قبطان باشا، وذلك راجع إلى أن البحر هو الوسيلة الوحيدة للاتصال بين مقر الخلافة العثمانية وشمال إفريقيا، بذلك كانت سيطرت البيلربايات على القوتين البرية والبحرية قوية، كما توغل العثمانيون في عهد صالح ريس إلى واحات ورقلة وتوقرت[5]. الأمر الذي جعل حسن بن خير الدين باشا خلال ولايته الثانية يقوم بتنظيم إداري[6]. وقسمت الجزائر من خلاله إلى أربع بايلكات وهي: بايليك دار السلطان وعاصمته الجزائر، بايليك الشرق عاصمته قسنطينة، وبايليك

1- الأعلاج : هم العجم توافد عدد هام منهم في العهد الأول من إيطاليا سيما من كورسيكا، كما امتهن الأعلاج نشاطات وحرفا متنوعة خاصة التجارة. ينظر:عائشة غطاس، الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر **(1700-1830)**ج1،د ط،الجزائر2002-2001،ص17.

2- الأتراك: هم صنفين، أتراك من الأصول التركية الذين جاءوا من الدولة العثمانية والصنف الثاني هم الأعلاج أو الأوروبين المرتدين الذين دخلوا الإسلام والتحقوا بالأتراك . نقلا عن: حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (988هـ - 1073هـ-1580-1663)شهادة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، غير منشورة(قسم الحضارة الإسلامية، جامعة السانية، وهران، ،2008-2009، ص21 .

3- الكراغلة: هم من أب تركي وأم جزائرية، لم يتغلغلوا في الحياة الإدارية والعسكرية العالية والمالية الكبرى. ينظر:أحميدة عميراوي الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، د ط، دار الهدى، الجزائر، ،2003ص66.

4-يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج 2، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007ص-ص 21،24.

5-حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر،2008ص، ص 131،132.

6- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر،2005، ص115.

الغرب وعاصمته مازونة، ثم معسكر، ثم وهران، وأخيرا بايليك التيطري وعاصمته المدية[1].

وإلى جانب الإدارة اهتم الحكام بتشييد العمران المختلفة من مساجد وغيرها، وعملوا على تنظيم الأوقاف لخدمة الأعمال الخيرية، وقد شهدت مدينة الجزائر العاصمة بصفة خاصة حركة تشييد وبناء واسعة في إقامة المدارس، والقصور والحمامات والحصون[2]. .

إضافة إلى ذلك شهدت الجزائر خلال هذا العصر تطور ملحوظ في الجانب الاقتصادي وذلك راجع إلى توفر الثروة الزراعية والمالية التي تزخر بها خزينة الدولة[3].

امتازت هذه مرحلة على المستوى السياسي الداخلي بالقوة و توطيد ركائز الحكم، وتوحيد رقعة البلاد، حيث استطاع البايلربايات أن يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للجزائر، التي امتد نفوذها و سيطرتها إلى كل الجهات شرقا وغربا وجنوبا، والقضاء على كل الإمارات المحلية : إمارة تلمسان، الإمارات الحفصية في قلعة بني عباس، قسنطينة وعنابة، وإمارة جبل كوكو بالقبائل، ويعد "صالح رايس" البطل في تحقيق هذه الوحدة ، لاجتهاده في مد نفوذ الأتراك إلى واحات الجنوب و قضى على الدولة الزيانية بتلمسان ، وقام بفرض طاعة سلطة الجزائر على كل المناطق. انتهج حكام البيلربايات سياسة واضحة في علاقاتهم مع الباب العالي لمقاومة الهجمات المسيحية والارتباط بعلاقات يطبعها الدين الواحد، والاهتمام بقضية مشتركة وهي المد الصليبي، وبذلك الحفاظ على وحدة البلاد الإسلامية[4]. .

أما على مستوى العلاقات السياسية الخارجية فقد استطاعت الجزائر بفضل

1- عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية1989 ، بيروت، ص 140.

2- صالح فركوس، مرجع سابق، ص.116

3-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.32

4-صالح كليل، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2007، ص179.

2-سفيان صغيري، مرجع سابق، ص.31

امتلاكها لأسطول قوي، أن تفرض إرادتها على الدول الأوروبية و إرغامها على دفع إتاوات مقابل ضمان الأمن و السلام لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط . حيث استفحل في تلك الفترة نشاط القرصنة في البحر المتوسط . وبالتالي كانت علاقة الجزائر مع أوروبا في هذه الفترة علاقة القوي بالضعيف، وكانت الجزائر بطبيعة الحال هي القوية[1].

2- الوضع السياسي الداخلي لايالة الجزائر في عهد البشوات1659-1587

إن قوة حكام البيلربايات في الجزائر وتوسيع نفوذهم على حساب الدول المجاورة جعل الدولة العثمانية تتخوف من هذا النظام القائم فعمدت إلى تغييره بنظام آخر عرف بنظام البشوات من خلال تقسيم الحكم وفصل الولايات عن بعضها البعض، وإسناد كل إدارة إلى باشا يحكم لمدة ثلاث سنوات، وذلك لإحكام السيطرة على البلاد ومنع حدوث أي تمرد ضدها. وبهذا تكون الدولة العثمانية قد فكرت في تأمين وحدة الامبراطورية ، مانعة أن تكون إدارة شمال افريقيا كله بيد شخص واحد ولمدة طويلة[2].

لقد أثار البايلبريات إذن مخاوف الدولة العثمانية، وبالأخص عندما تجمعت سلطته في الولايات الثلاث الجزائر تونس وطرابلس الغرب، وأصبح الحكم بيد رجل واحد ومقره الجزائرالعاصمة[3].

ولهذا قامت الدولة العثمانية بإجراء تغييرات وتعديلات إدارية في نظام الولايات،فأصدر السلطان العثماني "فرمان[4]لتعويض منصب نظام الحكم الأول بمنصب

1- فترة البايلربايات في الجزائر على الرابط التالي: / https://sciences-humaines.edu-dz.com

2- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص.58

3- صالح فركوس، مرجع سابق، ص، ص .117،118

4- فرمان: كلمة فارسية تعني عهد السلطان للولاة، ويتضمن الفرمان عادة الأوامر والتوجيهات. ينظر: (حمدان بن عثمان خوجة،المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP،الجزائر،2006،ص83.

" الباشا [1]والذي والذي حددت فترة حكمه بثلاث سنوات[2]وأول من عين على رأس النظام الجديد في الجزائر هو دالي أحمد باشا. وعلى ما يبدو أن هذا النظام الجديد في الإيالة الجزائرية لم يكن يعمل على توطيدالعلاقات الجزائرية العثمانية، حيث أدى إلى نتائج سلبية خاصة وأن البشوات قد ساهموا بشكل كبير في ذلك من خلال سياستهم في الحكم التي تسببت في إضعاف سلطة الدولة العثمانية في الجزائر بعدما كان شغلهم الشاغل هو جمع الثروات.[3]وهمهم الوحيد هو كسب أكبر قدر ممكن من الأموال طيلة فترة حكمهم ، فأضر هذا بالدولة كونها تحتاج لبقاء الأموال لديها لمراتب الجند وتحصين البلاد وغير ذلك[4]. .

كما أدت هذه السياسة التي اتبعها هؤلاء الحكام إلى توتر العلاقات وفسادها بين البشوات والأهالي وأثارت سخط العلماء عليهم الذين أصبحوا يقدمون تحذيرات للحكام من النتائج الوخيمة التي ستعود عليهم من جراء هذا العمل وأمروهم بالعدل والإنصاف وبتداخل الصلاحيات بين الموظفين والهيئات زاد ضعف السلطة الحاكمة ونتج عنه قيام وانتشار ثورات في البلاد كثورة الكراغلة الأولى عام 1596م، والثانية عام 1633م.[5]

1- الباشا: كلمة تركية مازال أصلها الاشتقاقي مصدر خلاف فقيل أنها من باش آغا أي رئيس الأغوات أو كبير الخصيان وقيل أنها من الكلمة الفارسية بادشاه، وقيل إنها من "باش" بمعنى الرأس والرئيس. ينظر (سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض، 2000، ص53).

2-وليام سبنسر، مرجع سابق، ص.88

3-جون-ب- وولف، الجزائر وأوروبا(1500-1830) (ترجمة وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986، ص، ص 92،93).

4- أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي،الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص46.

5-مصطفى عبيد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث"العهد العثماني"، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، ص.33

وعرفت البلاد أيضا في هذه المرحلة قيام ثورات وانتشارها في الأوراس ببلاد القبائل التي امتنعت عن دفع الضرائب في عهد خضر باشا.[1] وقد شهد عهد البشوات أيضا وقوع الصراع بين فرقة الانكشارية وطائفة الرياس، هذه الأخيرة التي اتجهت لخدمة مصالحها والأخرى التي تعاظمت قوتها مع الوقت، وراح الأهالي ضحية بطشهم وظلمهم.[2] وفي نفس العهد أيضا توترت العلاقات بين الجزائر وفرنسا نتيجة الصراع القائم بين الجزائر والدولة العثمانية آنذاك، وكان السبب الرئيسي في تأزم هذه العلاقات هي تلك المشاكل المتعلقة بالحروب البحرية التي استفحلت أزمة الثقة بينهما[3]. وبالأخص لما عمل بشوات الجزائر على وضع حد لامتيازات التجار الفرنسيين[4].إضافة إلى ما قام به الرياس في عهد خضر باشا لما أقدموا على غزو السواحل الفرنسية وتهديم المركز التجاري الفرنسيفي الجزائر وأسر بعض مواطنيهم [5].

كانت فترة حكم البشوات محددة في الغالب بثلاث سنوات، كان هؤلاء هم أصحاب السلطة في بداية حكمهم.[6]خاصة وأنهم كانوا يلجؤون للحصول على مناصبهم بشرائها من الباب العالي أو عن طريق الهدايا، أو دفع رشاوى، ذلك أن هذا المنصب كان يعود عليهم بأرباح مالية وثروة كبيرة.[7] في حين اقتصرت مهمة الأوجاق على الطاعة والولاء لهم واستمر الوضع على حاله إلى غاية منتصف القرن السابع عشر أين تمرد الأوجاق ضدحكم البشوات، وطلبوا من السلطان أن يجعل السلطة في أيديهم ويكون البشوات تحت

1-عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص.50

2-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص38.

3-نفسه، ص35.

4-صالح فركوس، مرجع سابق، ص121.

5-عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2002، ص97.

6- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص143.

7-صالح فركوس، مرجع سابق، ص.119

طاعتهم[1]. .

هذا الوضع جعل من الحكم حكم ثنائي، غير أن هذا النظام لم يدم طويلا حيث عاد العنف والفوضى من جديد وساءت العلاقات بين الدولتين الجزائرية والعثمانية، عندما ثارت طائفة الرياس ضد الباشوية وأجبروهم بالعودة إلى إسطنبول، واستقلوا بالحكم المطلق، وأرغم السلطان العثماني على القبول بهذا الوضع، وأصدر فرمان لاختيار الوجق في الجزائر.[2] أصبح تفكير البشوات في استرجاع منصبهم فكرة مستحيلة، لأن الإقدام على ذلك سيؤدي إلى قيام ثورة دامية يكون ضحيتها البشوات في حد ذاتهم، وأصبح مصير هؤلاء محدد إما بالقتل أو العزل، لذلك أصبح الباشا في الجزائر مجبر على الاتفاق مع الانكشارية في مهامها[3]. بمجرد أن تحولت السلطة للأوجاق، أصبحت الدولة العثمانية تحاول فرض سيطرتها وسلطتها السياسية في الجزائر حسب مصالحها، متجاهلة بذلك مصالح الأهالي، وهو الأمر الذي رفضه الانكشارية والبحارة كما رفضوا الامتثال لأوامر الباب العالي[4]. في هذه الفترة بدأت تظهر الخلافات بين البحرية الجزائرية والبحرية العثمانية، وخاصة بعدما أصبح هؤلاء يطمحون لربط المصالح الجزائرية بالمصالح التركية، حيث برزت قوة الرياس آنذاك لدرجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتطمح لإقامة علاقات ودية معها[5]. بعدما كان دافع الدولة العثمانية لاستحداث نظام البشوات هو تجسيد سيطرتها على الأيالة الجزائرية، أصبحت وظيفتها هي التفكير في كيفية السيطرة على الوضع الفوضوي والتخلص من هذا النظام5[6].خاصة بعدما أصبح

1-أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص.143

2-المرجع نفسه، ص144.

3-عزيز سامح إلتر، مرجع سابق، ص.283

4- عائشة غطاس وآخرون، مرجع سابق، ص353.

5- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص58 .

6-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص35.

نفوذ الأوجاق في تزايد مستمر وأصبحت-رغبتهم هي التخلص من الدولة العثمانية والإنفراد بالحكم ،وارتبطت جهودهم بجهود البشوات لتحقيق ذلك[1]. وكان آخر بشوات الجزائر هو إبراهيم باشا1656-1659) [2]، الذي حاول الاستلاء على المنحة التي بعثها السلطان العثماني لإعانة الأسطول الجزائري، وحينها ثار جنودالانكشارية ضده ولم يبقى له شيء من السلطة بعدها.[3]وإثر ذلك تحول الحكم مباشرة للديوان العسكري، وأصبح رئيس الديوان[4]. يلقب بالآغا[5]. منذ ذلك الوقت.

3- الأوضاع السياسية الداخلية في عهد الأغوات1671-1659. .

بدأت هذه المرحلة القصيرة من الحكم بتسلط الجيش البري على الحكم وغياب السلطة العثمانية الفعلى ، فبعدما كان الحاكم من قبل يعين من طرف السلطان العثماني خلال مرحلة البيلربايات والبشوات، أصبح الديوان هو المسؤول عن تنصيب الآغا في

1- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص37.

2-إبلاهيم باشا: في أواخر عهده قامت ضده ثورة عارمة تزعمها رياس البحر من جهة وجنود الانكشارية من جهة أخرى، وبذلك تم إلغاء النظام القائم ووضع نظام جديد مكانه . ينظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص42.

3- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي،د ط، دار الحضارة الجزائر ،2007 ، ص112.

4-رئيس الديوان: من المؤسسات السياسية، وهو بنية مقتبسة من الدولة العثمانية، يمثل عنصر التجديد والتطور أدخله السلاطين العثمانيون في المؤسسات الإسلامية، واعتبر دليل على صدق نوايا السلاطين في خدمة الإسلام بتطبيق مبدأ الشورى الذي نص عليه الشرع الإسلامي.ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830-1619 ، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2010، ص290.

5- الأغا:كلمة فارسية تعني السيد واستعمل الأتراك هذه الكلمة لدلالات كثير منها الضابط الأمين وأيضا تدل على موظفي الدولة الذين لا يحتاج عملهم للقراءة والكتابة . ينظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي ، ط 1،دار النفائس، بيروت، 1981،ص177.

الحكم.[1]وذلك الحكم[2].وذلك لمدة سنة واحدة فقط، الأمر الذي جعل معظم الانكشاريين يطمحون للوصول إلى منصب الأغا[3]. .

و منذ ذلك الوقت أصبح لقب الباشا مجرد لقب فخر وتشريف للحاكم وتفخيم لسلطانه كما أنه مجرد من أي سلطة فعلية[4]. ويصف معظم المؤرخين عصر الآغاوات بالدموي وذلك لكثرة عمليات الاغتيال التي يرجعون سببها أساسا إلى طبيعة تعيين الآغا، والمتمثلة في انتخاب آغا جديد من طرف الجند كل شهرين حسب الأقدمية من بين ضباط الانكشارية، وهو ما يشكل بحد ذاته خطرا على السلطة، انعكس بدوره سلبا على المجتمع. وبرغم قصر فترة نظام الأغوات فقد تعاقب أربعة منهم على الحكم كلهم قضوا اغتيالا، حتى أن الجند لم يجدوا من يقبل بهذا المنصب الذي أصبح أقبل السبل للموت[5].

1-نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص113.

2-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق، ص93.

3-أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص21.

4-عبد الرحمان الجيلالي، مرجع سابق، ص159.

5-مبارك بن محمد الميلي، مرجع سابق، ص171.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي

اقتصاد الجزائر في العهد العثماني كان يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر– وكان هذا بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين كما ذكرنا آنفا والذين أدوا ادواراً مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة– ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830، الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية[1].

هكذا كان الملمح العام للنشاط الاقتصادي في الجزائر إبان الفترة التي حكم فيها العثمانيون وسنحاول أن نشرح هذا من خلال التطرق إلى المقومات والأسس التي قام عليها الاقتصاد في ذلك العهد.

اعتمد النظام الجزائري في العهد العثماني فيه على ركيزتين هامتين هما الركيزة العسكرية والركيزة المالية، وكانت هذه الأخيرة من اختصاص الخزناجي مما أكسبه أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة، حيث أوكل إليه التصرف في ودائع الخزينة ومراقبة سك العملة. وتحديد قيمتها والسهر على مصادر دخل الحزينة ووجوه الإنفاق المختلفة وقد كانت مصادر الخزينة الجزائرية تتمثل في الموارد التالية:

- غنائم العمليات الحربية وبالخصوص الجهاد البحري. .
- مساهمة البايليكات الفصلية والسنوية الدنوش. .

1–عقيل لطف الله نمير، تاريخ الجزائر الحديث، دمشق، جامعة دمشق، 2008، ص181.

ـ ضرائب القطاع الفلاحي وغرامات سكان الأرياف. .

ـ رسوم سكان المدن وعوائد النقابات المهنية والطائفية[1]. .

1- النظام الضريبي:

كان هذا النظام هو المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد انكماش النشاط البحري وتقلص عوائده منذ أواسط القرن الثامن عشر، وقد تنوعت الضرائب بالجزائر وتعددت من أجل سد حاجيات ونفقات الدولة المختلفة. فقد كانت هناك عوائد بيت المال التي تألف من مردود الأوقاف والتركات والأملاك الشاغرة التي ليس لها وريث شرعي ومردود الأملاك العقارية المملوكة مباشرة من طرف الدولة، ورسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية التي يتكفل شيخ البلد بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة الموجودة بالمدن، ورسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية حيث كان اليهود يدفعون مبالغ مالية عن طريق كبيرهم وكذلك الأندلسيون كانوا يمدون الخزينة بمبالغ مالية ضخمة، وكانت الطوائف السكانية المختلفة بالمدن كانت ملزمة بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليها، ومن المداخيل أيضا رسوم المرسى وحقوق الديوانة – الجمركة- إذ حددت رسوم دخول المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا عن كل قارب وأربعين قرشا لسفن الدول المسالمة والمهادنة التي تربطها معاهدات مع الجزائر أما الدول التي هي في حالة نزاع فتدفع سفنها ثمانين قرشا، يضاف إلى ذلك حقوق الديوانة التي تفرض على البضائع المصدرة أو المستوردة، كما تتلقى الخزينة مداخيل استثنائية كالرسوم على بعض الأنشطة المحرمة شرعا والأموال المستخلصة من عمليات التغريم والمصادرة التي يتعرض لها الكثير من الأغنياء والموظفين[2].

1-ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص28.

2-. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، .ص 31ـ 32.

اعتمدت الجزائر في تحصيل مواردها الداخلية على الزكاة التي تفرض عمى الماشية بالنسبة للمسلمين والضرائب بالنسبة لغير المسلمين، وهي بنسبة11% كما فرضت الضرائب على الجلود والعسل والغنائم التي يكسبها البحارة، وكانت نسبتها بين 5-8، %كذلك فرضت رسوم عمى الأموال المتروكة بدون وريث وعلى الميناء وأماكن الترف[1].

أما الواردات الخارجية للدولة، فكانت تأتي عن طريق الغنائم التي يحصل عليها البحارة عبر المعارك البحرية التي يخوضونها، والهدايا والجزية التي كان يدفعها الأوروبيون، تضاف إليها المساعدات العثمانية ، فضلا عن الموارد التي تحصل عليها الدولة عبر التجارة من خلال الموانئ الجزائرية عند تصدير المنتجات الجزائرية إلى خارج البلاد، وكذلك عن بيع العبيد وفداء الأسرى[2]. .

حافظ العثمانيون على التقليد فجعلوا للدولة خزانتين إحداها خزانة الدولة والأخرى خزانة خاصة بالحاكم. وكان يُطلق على الخزانة الأولى التي تمثل بيت المال اسم الخزانة الخارجية (بيرون خزينه سي) لأنها كانت خارج القصر. أما الخزانة الثانية والتي تضم الأموال الخاصة بالسلطان فيطلق عليها الخزانة الداخلية (اندرون خزينه سي) لأنها تحفظ داخل القصر. واعتباراً من عهد السلطان محمود الثاني أُطلق على الخزانة الأولى اسم "الخزانة العامرة" والثانية اسم " الخزانة الخاصة."[3]

2-الزراعة: كانت الزراعة تمثل المورد الرئيسي لمعيشة غالبية سكان الجزائر إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية وهو ما أثر على مردودية الأرض وكميات الإنتاج، وقد شجعت السلطة العثمانية بالجزائر القبائل على استغلال الغابات لتوفير لمادة الأولية لصناعة السفن والتصدير، أما فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع أو

1- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص69.

2- ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية 1800-1830، المجمة التاريخية المغربية، تونس، العدد 3، 1975 ، ص22.

3-الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، أكرم بوغرا اكينجي، نشر في00:00 27.10.2017.

أنواع معينة من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، فاشتهرت مناطق معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب[1].

3-الصناعة :عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في البلاد الإسلامية، فقد كانت المدن الجزائرية تضم العديد من الصناعات التي تتصف بالإتقان والتنظيم، إذ كانت موزعة على العديد من النقابات المهنية[2].

أما الصناعات التي عرفتها الجزائر فإنها كانت كثيرة ويمكن أن نذكر أهمها: صناعة السفن، صناعةالأسلحة، الصناعات التحويلية كمواد البناء وتذويب المعادن وتحويلها إلى مواد مصنعة، الصناعة الغذائية وكانت متنوعة كصناعة الخبز وعصر الزيتون وتجفيف الفواكه والعصائر، وصناعة النسيج والجلود وغيرها[3].

4-التجارة :فيما يتعلق بالتجارة الداخلية فإنها تتوزع على المدن الكبرى والأسواق الأسبوعية والموسمية، فقد برزت مدن تجارية كالجزائر وقسنطينة وتلمسان، وكانت تباع فيها مختلف المواد الصناعية والفلاحية المنتجة محليا والمستوردة من مختلف المناطق كبلاد السودان والدول الإسلامية والأوروبية، وهذا بفضل تنوع الإنتاج المحلي والموقع البلاد الجزائرية [4].

أما التجارة الخارجية فقد تميزت باحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية الأساسية كالخشب والقمح وسيطرة اليهود عليها منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد إزاحتهم للتجار

1-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص .309

2-عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 133. .

3-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 318.

4-هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص .15

الفرنسيين والانجليز وحصول الأجانب على امتيازات تجارية مهمة وبالتالي فانه يمكن القول أن السكان المحليين لم يكن لهم باع ودور في التجارة الخارجية[1].

كان الاقتصاد في الدولة العثمانية يسير وفق مبادئ معينة وهي:

الملكية الخاصة مصونة لا تمس. ولكن يمكن للحكومة أن تشتري الملكية الخاصة هذه حتى دون موافقة صاحبها إذا كان الأمر يتعلق بالمنفعة العامة مثل شق الطرق أو توسيعها مثلاً. كما تقوم الدولة بمصادرة الأموال الخاصة التي اكتسبها موظفو الدولة بطرق غير مشروعة وتعيدها مرة أخرى إلى خزانة الدولة.

حرية التجارة مكفولة. لكن يمكن للدولة أن تحدد تسعيرة لبعض السلع الأساسية مثل الخبز أو اللحم. الأشياء المحرمة دينياً مثل الخمر أو لحم الخنزير محظور تجارتها على المسلمين[2].

كما كان الباعة والحرفيون يتبعون نظاماً خاصاً يسمى "كديك" (كان يستوجب الحصول على رخصة لمزاولة حرفة عينة أو فتح دكان لبيع سلعة ما). وكان عدد الباعة والحرفيين في كل منطقة محدداً بهدف الحفاظ على الجودة والتوازن بين العرض والطلب. ولا يُعطى الإذن لشخص ما لفتح دكان لمزاولة عمل معين دون أن يكون قد أصبح متمكناً خبيراً في مهنته ودون أن يفرغ دكان يعمل صاحبه بالعمل نفسه. فلم يكن مباحاً لكل من أراد أن يفتح دكاناً لمزاولة حرفة ما أو الاتجار بسلعة ما[3].

كما كانت الإيالات تقوم بتغطية نفقاتها بواسطة إيرادات الإيالة نفسها. وتقوم بإرسال الفائض إلى الخزانة المركزية. لذلك كان مستوى الرفاهية في كل إيالة مرتبطاً

1- الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية ، أكرم بوغرا اكينجي.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

بحجم وقيمة الإنتاج الذي تنتجه هذة الإيالة. ولذلك السبب أيضاً كانت بعض الإيالات أغنى وأكثر عمراناً من بعض الإيالات[1] .

أما العملات الرسمية فقد كانت من الذهب والفضة. كما سُكت عملات نحاسية أيضاً للاحتياجات البسيطة. لم تهتم الدولة العثمانية بالعملات الورقية بالرغم من أن ذلك كان في صالحها وذلك لحماية حقوق الشعب. وكان يمكن لكل شخص تقديم ما يملكه من ذهب أو فضة إلى مركز سك العملة بالدولة والحصول على عملات ذهبية أو فضية رسمية مع دفع مبلغ بسيط مقابل ذلك.

سكت الدولة عملة لها ولكنها في الوقت نفسه سمحت بتداول عملات بعض الدول الأخرى داخل أسواقها. ولم تكن الصور الموجودة على العملات الذهبية أو الفضية مهمة من حيث قيمة العملة[2]

1- الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية ، أكرم بوغرا اكينجي

2- المرجع نفسه.

الفصل الأول

دعائم الاقتصاد الجزائري خلال عهد الدايات

المبحث الأول: الوضعية العقارية

المبحث الثاني: النظام الضريبي

المبحث الثالث: الجهاد البحري

اتسم النظام الاقتصادي بالإيالة الجزائرية في العهد العثماني إبان النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي إلى بداية القرن التاسع عشر الميلادي بحرية في الإنتاج في ظل مراقبة الجودة والأسعار من قبل هياكل إدارية وتنظيمات حرفية للصنائع بالمدن، إلى جانب تأطير الملكيات وجباية الضرائب على الأنشطة الفلاحية بمساعدة محال الجيش وبعض القبائل المخزنية بغية استدامة الإنتاج وهيكلة سكان الأرياف رغم الظروف الطبيعية وهزات الثورات الداخلية.[1]

إن التغيرات الاقتصادية بالآيالة وحالة الإنتعاش الذي عرفته في أواخر القرن السابع عشر الميلادي سببها الاستقرار في دواليب الحكم المركزي منذ استحداث الديوان الخاص وخلق تنظيمات جد متطورة في هيئات البايلك الثلاث واستقطاب القبائل عبر مشروعية الآيالة الموحدة دون عصبية قبلية إلى جانب تطور العمران الحضاري وتجانس التقاليد والعادات الجزائرية والعثمانية والأندلسية في بوتقة واحدة أعطت ثمارها في الأمن الاجتماعي والتناسق الحرفي والتجاري واستقرار الأسعار وزيادة الذخائر النقدية والتموين والحفاظ على القدرة الشرائية حتى في الظروف العسيرة[2].

وقد كانت خزينة الآيالة تستمد أسس وجودها وقوامها من جباية الضرائب وتنظيم الملكية بالإضافة إلى عنصر ثالث وهو غنائم البحر وهذا من خلال امتداد سواحلها وتحكمها فيها، وقد كان بالفعل ركيزة أساسية ودعامة هامة في انتعاش الاقتصاد في تلك الفترة.

1 – ناصر الدين سعيدوني، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة سيرتا، ع 3 ، رجب 1400 هـ ماي 1980، ص78.

2 – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص1.

وسنعرض في هذا الفصل بشيء من التفصيل إلى الحالات الثلاث التي قام عليها الاقتصاد في ايالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، والبداية ستكون بالحديث عن النظام العقاري المعمول به، لنمر فيما بعد الى الدعامتين الاخريتين التي قام عليهما الاقتصاد آنذاك والمتمثلتين في الجباية والجهاد البحري.

المبحث الأول: الوضعية العقارية

إن وضعية الأراضي الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تتصف بمظاهر الصراع الخفي والاحتكاك المستمر بين أسلوبين من الإنتاج، ونمطين من المعيشة مختلفين أحدهما يرتكز على الارتباط بالأرض وحيازتها والآخر يمتهن الرعي والعزوف عن خدمة الأرض. وقبل الحديث عن الملكية الزراعية ووضع العقار في عهد الدايات خلال القرن التاسع عشر يجدر أن نشير إلى أن الجزائر في تلك الفترة كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام من حيث الحالة الطبيعية والإنتاج.

القسم الأول يخص السهول الساحلية بما فيها منحدرات الجبال نحو البحر حيث الأنهار والأمطار والخصوبة والانتاج العظيم، وقسم هضبي حيث المطر قليل وأودية الأنهار تجف معظم الوقت ولا يمكن أن تقوم الزراعة إلا بالري والتربة هناك غير خصبة ويلائم هذا الإقليم حياة الرعي وقسم ثالث صحراوي قليل الانتاج ولا حياة فيه إلا حيث الواحات لندرة المطر والنبات[1].

1- فيليب رفلة، الجزائر ، القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ط2، ص 83.

لم يبق من الأقاليم المحتفظة بطابعه الزراعي المتمسكة بتقاليده الفلاحية سوى فحوص المدن الكبرى وبلاد القبائل، وشمال قسنطينة والتيطري وسهل متيجة وسهل غريس[1].

لقد عمل العثمانيين جاهدين على الاحتفاظ بهذه الأوضاع، فأبقوا في غالب الأحيان ملاك الأراضي وأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم ولم يهتموا بصفة خاصة إلا بما تذره الأرض من إنتاج. كما إن التطور الذي انتهت إليه وضعية الأرض من ناحية الإنتاج لم يكن نتيجة لسياسة معينة من طرف الحكام العثمانيين وإنما كان نتيجة تحول بطيء فرضته الأحوال الاقتصادية وساهمت فيه الأوضاع الاجتماعية وتسببت فيه حاجة الحكام إلى موارد البلاد "إثر تزايد" الضغط الأوربي على السواحل و انفتاح البلاد على التجارة الأوربية.

أما إذا انتقلنا للحديث عن ملكية الأراضي الزراعية قبل الاحتلال الفرنسي فسنذكر أنها قد كانت على أوجه عديدة، نذكر منها أراضي الحبوس (الأوقاف) وأراضي العرش (القبائل) وأراضي الملك والمخزن[2].

-نظام ملكية الأراضي: .

-الملكية الخاصة: :

كانت إما مستغلة من طرف أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى

1- -محمد مكحلي، الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م ، منتدى جامعة محمد خيضر – بسكرة.

2- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، عدد 71، نوفمبر، 1983 ص 19.

فريضتا العشر والزكاة[1] وقد كان هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية مثل منطقة الأوراس والقبائل، كما أن هناك بعض الحضر الذين يملكون بعض الأجنة والأحواش بضواحي المدن التي كانوا يستغلونها بواسطة الخماسين[2].أو تلك التي تستغل من قبل مالكيها أو المنتفعين بها ضمن نظام الامتياز أو تعهد لمستثمريها عن طريق الكراء بعد أن تخلت عنها بعض القبائل، فاستغلتها سلطة البايلك وأدخلت في شرعية بيت المال لعدم وجود ورثتها الشرعيين كأرض الغائب بحيث يقوم موظفي بيت المالجي بتحديدها وإبلاغ سلطة البايلك للتصرف فيها وفتح مجال استغلالها، لذا تأجر من قبل الباي مقابل دفع الحكور والعشور فتتحول الأرض إلى صفة الإقطاعية وتسمى بأرض العزل المستثمرة في شكل عزل الخماسة أو عزل الجبري مع فرض إيجار الأرض على المزارعين مقابل دفع 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير للجابدة الواحدة، أو تكون في شكل عزل الغريب الذي يتميز بحرص المستغلين من الفلاحين. على مواشي البايلك مع تقديم عشر الإنتاج، هذا بالإضافة لعزل الحبل الذي تشرف عليه عائلات مرموقة مقابل دفع القبائل لضريبة مالية[3] .

ويمكن للدايات في مثل هذه الحالة بيع أراضي البايلك لبعض الموظفين السامين أو لجند الإنكشارية وللعائلات المرموقة من أعيان المدن التي ساهمت في مساعدة سلطة البايلك مع توثيقها و تسجيلها في المحاكم الشرعية، لإثبات حق التمليك [4]. ومن

1-ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،،2013، ص79.

2-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص308.

3. - A - Nouschi. (A), enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête Jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, paris 1961, P. 81

4- pauyanne, La propriété Foncière en Algérie, Alger 1900, P. 34

صلاحياتهم كذلك بيع ملكيات الأراضي الزراعية لعروش.[1] القبائل الموالية لسلطتهم بوثائق مكتوبة ومشهرة.

ملكية الدولة أو البايلك: .

هي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة[2] ويحق للحكام التصرف فيها، وأغلبها تم إلحاقها بسجل البايلك عن طريق المصادرة والشراء، وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة.[3]

الملكية المشاعة: .

هي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته[4] وتعرف بالسبيقة في الناحية الوهرانية وبالعرش في جهات الجزائر الوسطى والشرقية[5].

أراضي الوقف: هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه. .

الأراضي الموات :وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة[6].

-الملكية العامة:

1 – مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، بيروت 1980 ،ص 33 . 35.

2- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص. 154.

3- ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 82.

4-صالح فركوس، المرجع السابق، ص .123.

5-ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان): أواخر العهد العثماني 1791 – 1830، ص 206.

6- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص168.

هي مجموعة الأراضي التي استغلت من طرف القبائل المخزنية الموالية للسلطة المركزية العثمانية بدار السلطان وسلطة البايلك والتي استقرت ومارست نشاطها مقابل دفع مستحقاتها من العشور والحكور أما إذا كانت ملكية الأرض تابعة لمحيط القبلية فتفرض عليها السلطة الإدارية قيمة الزكاة حتى تضمن ترسيخ نظمها الإدارية العثمانية في الدوائر والأوطان والأرياف[1]. ولقد شاعت ظاهرة تنازل البايات عن أراضي البايلك لصالح بعض الموظفين والجند وحتى شيوخ قبائل المخزن بعد أن فضل بعضهم الحياة الحضرية حيث منحوا لهم صلاحيات حق الانتفاع والتمليك والسبب في ذلك راجع إلى بعض الظروف الطبيعية التي سادت في القرن 18م كالأوبئة والجفاف إلى جانب امتداد الثورات الداخلية ويكون الانتفاع بتسجيل اسم المنتفع أو أفراد العشائر المخزنية في دفاتر هيئة الخزناجي، وقد تكون تلك العملية خطوة في اكتساب حق الميراث[2].

1 – الشريف سلطان، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، جامعة قسنطية، 1978 ، ص 32 .

2–. عبد المالك خلف التميمي، ملامح الوضع في المغرب العربي، قبيل الاستعمار الغربي، م .ت .م ، ع 29. 30 ،جويلية 1983 ، ص 112.

المبحث الثاني: الجهاد البحري:

تعد البحرية النواة الأولى التي تشكلت منها القوات الجزائرية عامة، إذ تم الاهتمام بها وتطويرها باستمرار من الناحية المادية والبشرية، إلى أن أصبحت الجزائر تمتلك أسطولاً بحريا كبيرا في الحوض الغربي للبحر المتوسط منذ العقدين الأوليين من القرن السادس عشر الميلادي، ليشهد العصر الذهبي طيلة القرن السابع عشر ميلادي، ولقد ظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الجزائري حيث تنال الدولة من غنائمه حصة تتراوح بين السبع والعشر وتحظى ب 52% من أسعار السفن المحتجزة[1]. وعلى العتاد الحربي الذي يستولي عليه البحارة الجزائرية، كما تنال نصيبا محددا من فداء الأسرى[2].

على الرغم من فترة الازدهار القصيرة التي عرفها الجهاد البحري في السنوات الأولى من القرن السابع عشر بفضل جهود قادة الجهاد البحري والظروف الدولية الملائمة إلا أن مثل هذا الوضع لم يدم طويلا فمع بدايات القرن الثامن عشر الميلادي بدأت عوائده تتقلص تدريجيا، خاصة بعد حملة اللورد إكسماوث 1889والتي تحطمت إثرها العديد من سفن الرياس، وأدى ذلك الحصار البحري الفرنسي إلى انقراض نشاطهم[3].

قامت الجزائر بتدعيم أسطولها الحربي من جديد، وأصبح يحتل مكانة مرموقة، وبلغ به الأمر أن تشكل من ثالثين مركبا، وبارجتين ذات أربعة وأربعون مدفعا تحت قيادة ضباط أكفاء أمثال الرايس حميدو[4]. حتى إن معظم الدول الأوروبية، وأمريكا في

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي،المرجع السابق،ص106.

2- زوليخة سماعيلي، المرجع السابق، ص276-277.

3- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...،المرجع السابق، ص107.

4 - مذكرات تيدنا، نقلا عن، محمد العربي الزبيري، مجلة الأصالة، ع 12 ،الجزائر، 1973، ص55 .

نهاية القرن الثامن عشر صارت تدفع إتاوة سنوية للجزائر مقابل حرية الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون في شكل مواد أولية كالبارود، والأسلحة، وغيرها[1].

اتجه نشاط البحرية الجزائرية، نحو الانحسار، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، لما بدأت أعمال البحريات الأوربية، تؤثر على البحارة الجزائريين، بفعل تزايد قواتها، وفعالية سفنها؛ فتناقصت الغنائم، وتراجعت مكانة البحرية، ونقد عدد السفن إلى أقل من العشرة. ولم تنتعش البحرية الجزائرية، إلا في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ميلادي، كما ذكرنا بفضل الريس حميدو، وانشغال أوربا بحروبها، قبل أن تنكب من جديد، في العقدين الأخيرين من الحكم العثماني سنوات: 1816 ،1824 ،1827م، بفعل تلقيها لعدة ضربات متتالية[2].

لقد ظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في نتشيط الاقتصاد الجزائري وخاصة اقتصاد مدينة الجزائر[3] .ومما لاشك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدرا هاما بالنسبة لنيابة الجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن المدهش أن يحتفظ الأسطول الجزائري بهيئة الدولة حتى أوائل القرن 18رغم تضاؤله من حيث الحجم والتسليح، وكل هذا مرجح إلى شجاعة البحارة ويرجع الفضل في قوة الأسطول إلى رجال من طراز خير الدين وعلي باشا وحميدو ،[4]وكذلك ملائمة الظروف الدولية آنذاك مما ساهم بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة

1 – محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص121.

2- – Abd El Hadi Ben Mansour: Alger, XVI – XVIIe siècle : Journal de Jean-Baptiste Gramaye, "évêque d'Afrique", Broché, Paris, 1998, pp: 141-143 et 178. – A. Devoulx: «La Marine de la Régence d'Alger», in, Revue Africaine, pp: 391- 396.

3 –ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص106.

4 –صلاح العقاد، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة ، ص91-92.

بين 1881-1811[1]. غير أن الموارد البحرية الجزائرية، مهما كانت قيمتها، فإنها كانت قليلة الأهمية، بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك لعدة أسباب، منها:

1-أن موارد الغزو البحري، لم تكن ثابتة، فكانت في تذبذب مستمر، إضافة إلى ارتباطها بحالة الأسطول الجزائري، وبوضع العلاقات الخارجية للجزائر.

2-أن مصادر البحرية لم يكن يدخل منها إلى خزينة الدولة إلا جزء قليل .إذ كانت كل الأطراف المشاركة في عملية جلب الغنائم، تأخذ نصيبها، فهي تقسم على مجهزي المراكب، والرياس، والبحارة، والداي، وموظفي الميناء، والحمالين، وغيرهم.[2]

3- مداخيل البحرية، التي كثر الجدل حولها، لم تكن تغطي إلا راتبا واحدا، من الرواتب التي كان يستلمها الجنود كل شهرين قمرين. وكل هذا كان يحدث في الوقت الذي وصلت فيه البحرية الجزائرية إلى ذروة مجدها وعظمتها[3].

1 -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص.81

2- 28. A. DEVOULX: «Registre des prises maritimes», in, Revue Africaine, N° 17 Alger, 1872, p: 70.

3- P. DE LACROIX: «Description abrégée de la ville d'Alger 1695», présenté par M. EMERIT, in, Annales de l'institut d'études orientales, TXI, Alger, 1956, p: 17.

المبحث الثاني: النظام الضريبي.

كان الحكم العثماني منذ تثبيت أركانه إلى غاية القرن الثامن عشر، يركز على الغنائم البحرية، كما كانت معالجته للأوضاع الداخلية، ولاسيما الجانب الضريبي غير ذات أهمية بالنسبة للحكومة العثمانية بالرغم من كونه نظام موحد قائم على الشريعة الإسلامية، ولكن مع تراجع الإيالة بحريا، ونقص الموارد البحرية ثم نضوبها، لم يعد بإمكان العثمانيين الاستمرار على نفس نهج السياسات الداخلية التي كانوا ينتهجونها فيما سبق. مما دفعهم الى وضع قوانين جديدة لجباية الضرائب اللازمة لمتطلبات الدولة المتعددة[1].

فضلا عن عدم الاستقرار المالي، الناجم عن تناقص الغنائم البحرية، والتي حولت خزينة الجزائر إلى "خزانة فارغة نوعا ما"، وانخفاض مخزونها، فقد أصبح من الصعب على الدولة، التعامل مع كافة متطلباتها. إضافة إلى أن النفقات الكبيرة من الأموال، كانت ضرورية في حياة الإيالة اليومية. ولكل ذلك، بدأت الحكومة في البحث عن مصادر بديلة، وسعيا إلى إيجاد مداخيل أخرى من التجارة والفلاحة وغيرها، فكانت الضرائب أهمها على الإطلاق[2] .

فكيف كانت تتم عملية جباية الضرائب في ظل التنظيمات الإدارية والتشريعات الإسلامية والأعراف السائدة؟

أنواع الضرائب:

عادة ما تصنف الضرائب إلى:

---

1 – محمود احسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، العربي للنشر والطباعة ، دمشق، 1977، ص19.

2 – Allain Mansson Mallet: Description de L'univers, T3, Denys Thierry, Paris, 1683, p: 33.

– الاعتيادية وهي تلك الجبايات التي تمس الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية بالريف، وتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل أساسا في ضريبة الزكاة[1]وهي ضريبة شرعية تؤخذ على الماشية والحبوب، والتي تقوم فرقة المحلة بجبايتها[2]وضريبة العشور التي تؤخذ عن إنتاج أراضي الملكية الخاصة التي تخضع للسلطة التركية، وهي تساوي مبدئيا عشر المحاصيل، يدفعه الجميع بما فيه الفئات التي لها امتيازات[3].

–والضرائب المستحدثة وهي عادة ما يفرض بدلا عن الضرائب الاعتيادية من" عشور وزكاة" عندما يتعذر استخلاصها لأوضاع القبائل الخاصة وموقفها من البايلك، وذلك بحجة تمويل الحاميات وتزويد فرق المحلة بالأقوات[4]وتتمثل في اللزمة وهي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا من القبائل النائية جنوب البايلك أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الوعرة، وقد كانت اللزمة تجمع من قبل شيوخ القبائل وتسلم للبايلك للمساهمة في موارد هذا الأخير[5]والغرامة التي كانت تؤخذ عن القبائل الممتنعة البعيدة عن نفوذ البايلك في المناطق الجبلية الصعبة وتقدر حسب مجموع أفراد القبيلة كتعويض عن المخالفات أو الجرائم[6]والمعونة هي ضريبة إلزامية موظفة على القبائل الخاضعة (الرعية) [7] أما الخطية فكانت تفرض على أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية عند ارتكاب مخالفات أو عند عصيان أو اقتراف جرائم ضد

1– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص153–154.

2– محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث "الجزائر– تونس، "منشورات دمشق، دمشق، سوريا،1995، ص 103.

3–صالح عباد، المرجع السابق، ص346.

4– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص239.

5– توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (5212–5219هـ / 5191–5942م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المشرف: عمار بن خروف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2007–2008، ص175.

6– – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص239.

7– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، المرجع السابق، ص 172.

القياد والشيوخ ووقوع أعمال القتل، والتعدي على الملكيات أو التورط في السرقات وغيرها من الأعمال[1]هذا بالإضافة إلى بعض الضرائب الإضافية التي كانت تفرض على قبائل الرعية، وتؤخذ عنوة من القبائل الممتنعة أو المستقلة[2].

1- جباية الضرائب :

1. 1 الضرائب الشرعية المعتادة والقارة :

تفرض على الأراضي الخاصة تشمل العشور والزكاة وهي مشروعة دينيا تمس المحاصيل الزراعية والحيوانية، تدفع بقيمة عينية أو نقدية، تقدر بـ 110 روعيت فيها طبيعة الأرض وعطائها، كما تقيم بـ 1 إلى 6 صاع من القمح أو الشعير إضافة لـ 1 ريال بوجو أو شبكة من الخرطال عن كل زويجة[3] أو جابدة[4] .

وتسند مهمة مراقبة العشور والتخزين إلى قايد العشور في البايلك، إلى جانب جرد تقارير المعاينة للمحاصيل طبقا لاستنتاجات شيوخ القبائل والعرب في الأوطان حول نسبة الإنتاج[5] كما يكلف شيخ العرب بجباية العشور من الجهات الصحراوية بقيم نقدية وعينية، ورغم إشراف "آغا[6]. العرب" عن عمليات الجباية نجد أن الجباة يتحايلون في تسجيل المحاصيل والنقود المتعلقة بالضرائب فيقتطعون منها أسهما يستغلونها في تحقيق الترقية بالالتزام وفي زيادة ثروتهم ،فيذكر حمدان خوجة في هذا الصدد" إن جباة

1- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص183.

2- زوليخة سماعيلي، المرجع السابق، ص281.

3 -ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص، ص 175 - 176.

4- أحمد سيساوي، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 . 1830 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة. 1987 - 1988 م.

5 - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ،2000م ص ص 176- 177 .

6 - المرجع نفسه، ص 165 ، 166.

الضرائب يقومون بتجاوزات كثيرة، بمعنى أن الدولة لم تكن تقيض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها أو أن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم[1]".

تستخدم العشور في أغراض كثيرة، ذكر حمدان خوجة " من الأراضي تؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج ، وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش والاعتناء[2] بالفقراء ولتربية الأيتام ودفع أجور القضاة والمعلمين.

1. 2 الضرائب الإضافية :

فرضت على الأراضي المستغلة من قبل القبائل المستقلة والرافضة للخدمة في محيط سلطة البايلك.[3] وتسمى تلك الضريبة باللزمة وقيمتها نقدية أو عينية وتسمى كذلك بضريبة البدو أما القبائل الممتنعة فيفرض عليها ضريبة الغرامة، كقيمة عن عصيانها مثل قبائل الحنانشة في بايلك الشرق، التي حددت ضرائبها بقياس عدد الخيم[4] في حين القبائل المتمردة فرضت عليها ضريبة الديّة أو الخطيّة الإجبارية كمعيار للخضوع والطاعة للداي، و إلى جانب ذلك نجد قبائل الرعية الخاضعة تتعهد بتموين الحاميات العسكرية وتسمى تلك المساعدات بضريبة المعونة نتيجة حصولها على تسهيلات في كراء وإستغلال أراضي البايلك وللعلم أن الضرائب الإضافية تسقط على القبائل المخزنية[5].

---

1 – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري ، ط2 ، ش. و. ن الجزائر، 1982 م، ص 144.

2 – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 143.

3 – Mahfoud Kaddache, l'Algérie Durant la Période Ottomane, O. P.U, 2003, P. 132

4 – . أحمد سيساوي، المرجع السابق، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 . 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1987 – 1988 م ص 122.

5 – ناصر سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص، 280 . 281.

1. 3 الضرائب الظرفية :

الضرائب الظرفية كانت تفرض خلال المناسبات التكريمية والتعيينات الترقوية وكانت في شكل رسوم مختلفة تقدمها القيادات وشيوخ بعض القبائل بعد تعيينهم ، كترضيات وهدايا لأغا العرب وموظفي جباية الضرائب والبايات وموظفي الديوان ومنها :. رسوم تنصيب كبار الموظفين والشيوخ: فقايد الدار كان يدفع 1700 ريال بوجو سنويا مقابل تعينه و خوجة الجلود يشتري وظيفته بـ 300 سلطاني أي 1200 ريال بوجو، أما رسم تعيين القياد وشيوخ القبائل فيصل قيمته إلى 110 ريال بوجو، و يمكن أن يصل إلى 3000 ريال بوجو ، ومثالا على ذلك ما قدمه شيخ الأوراس و شيخ بلزمة من مبلغ قدره 3000 ريال بوجو لأحمد باي (1826 1837م[1].

وما نستنتجه من خلال ما سبق أن مختلف الضرائب كانت موردا ماليا لتمويل النفقات الخاصة والعامة بمدن الايالة حتى أنها استغلت في أيام القحط والأمراض ودفع أجور الجند والموظفين وفي هدايا دايات دار الإمارة وخاصة خلال تقديم الدنوش الفصلية والسنوية، أما من الناحية الاجتماعية فإنها كانت سبيلا لتصنيف القبائل من حيث نشاطاهم وملكياتهم الزراعية وصنائعهم اليدوية الريفية التي لها علاقة بما ينتج ويدفع للجباة من أشكال السلع ومن الناحية الاقتصادية ساهمت في استمرارية الحرف اليدوية كصناعة الزرابي والجلود والشمع وفي تمويل الأسواق الريفية والحضرية[2].

طرق جباية الضرائب:

تعد جباية الضراب في الجزائر العثمانية معقدة بشكل كبير وذلك لتنوع وتعدد الوظائف والاختصاصات وكذا الموظفين، كما أنها تختلف من منطقة لأخرى، وهذا

1 – علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دراسة جغرافية المدن، ط1 ،1972 م، ص 318.

2– Mahfoud Kaddache, Op.cit, P. 113..

وفق تطور أو ركود الإنتاج، وكانت مهمة الجباية والحفاظ على الأمن أمران أساسيان تقطع بهما الحكومة وكانتا مترابطتين ترابطا وثيقا.

1-في الأرياف:

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه، ولهذا يلتجئ الحكام إلى إرسال الحملات التأديبية لإرغام الأهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع ضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة والخطية والمعونة .[1]وقد اعتمد البايات وقيادهم على طريقتان في جباية الضرائب، وهي طريقة النظام الترتيبي والذي يعتمد على أعوان وموظفي البايلك المحليين وعن طريق المحلة.

أ-النظام الترتيبي

يتمثل فيمايلي:

1-1-طريقة جمع العشور: .

يقوم قائد العشور خلال فترة جمعها بدور مهم جدا وهو يتمتع في أداء مهامه بالإستقلال تجاه قائد الوطن، ويلحق مباشرة بكاتب العشور المقيم بمدينة الجزائر ويؤدي قائد العشور جولة سنوية, يرافقه القائد والشيوخ لتقدير واحصاء عدد السكات أو المساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة وليكون المزارعون مسؤولين عن تقديم العشور في فترة جني المحاصيل[2] ويدون ذلك في وثيقة تعرف بالتذكرة مقابل حصوله على بوجو واحد لشخصه وتعويض صغير لكاتبه, [3] هذه الوثيقة يلزم بها الشيوخ

1 -أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007، ص61.

2 -توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص63.

3 -ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص86.

ويتولى حفظها القيادة, كما يرسل منها نسخة ثانية إلى الباي, [1] وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بقوله: "إن القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء ويعطي الإيصالات لكل فرد, ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة."

1-طريقة جمع الزكاة :

يكلف بجمع الزكاة قيادة الأوطان ويساعدهم في ذلك فرسان المخزن وتحت إشراف الشيخ حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية العائدة لكل فرقة أو دشرة, وذلك بهدف تحديد قيمة الزكاة برضا أفرادها,[2].وكان دفع الزكاة يتم على كل دوار ثم يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه من أجل التوزيع العادي لكل فرد, أما في سنوات السيئة وعند الأوبئة والمجاعات وغيرها, فكان يتم تأجير الدفع إلى غاية السنة القادمة[3].

1-الغرامة والمعونة وغيرها:

لقد كان للباي صبايحية يتبعونه في خرجاته، حيث يرسلهم إلى قبض الغرامات التي تفرض القبائل بقيادة قائد الدين[4] .وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان، وتفرض على القبائل التي تمارس نوع بسيط من الزراعة في الهضاب العليا والواحات[5].ويقوم بجمعها القائد بمعونة شيوخ الدواوير بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في

1 -فلة القشاعي فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، رسالة ماجيستار، جامعة الجزائر، 1990 ، ص 27.

2- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص181.

3- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص215.

4- المرجع نفسه، ص216.

5- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص90.

أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو زبدة أو عسل أوصوف. ولقد كان سكان المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، يدفعون دورو إسباني للحصول على حق المرور لقوافلهم ويقدمون خروفا عن كل قطيع للحصول على حق الرعي في فصل الصيف.[1]

ب-المحلة :

بفتح حرفي الميم والحاء وتشديد اللام، ج. محال ومحلات وأمحال. وهي مؤسسة عسكرية مهمتها جمع الضرائب أو إخماد الانتفاضات الداخلية. وقد وجدت بكل من تونس والجزائر والمغرب واستمر وجودها لعدة قرون إلى القرن التاسع عشر.

يعود ظهور المحلة إلى العهد الحفصي، وقد تبناها الأتراك العثمانيون بعد دخولهم إلى تونس عام 1574م، واستمر وجودها في مختلف الحقب العثمانية وصولا إلى القرن التاسع عشر. وكانت تنعت في الوثائق بـ**المحلة المنصورة** بما يؤشر على صبغتها العسكرية. ويقود المحلة أمير يسمى باي الأمحال وهو عادة ما يكون **ولي العهد**، بحيث يكون خروجه على رأس المحلة فرصة للتعرف على شيوخ القبائل وأعيان البلاد، فضلا عن التمرس بالتعامل مع الانتفاضات. وتضم المحلة إلى جانب الجنود عددا من المماليك والكتاب والحجاب والحرس والخدم والأتباع بالإضافة إلى التجار وقاضي المحلة وأهل الحرف... ويلتحق بها وهي في الطريق فرسان القبائل الموالية للسلطة المركزية، بحيث قد يبلغ عدد أفرادها الألفي شخص[2].

1 – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق،90-91.

2- Venter Du Paradis .Jean Michel .Tunis et Alger aux xviii siecle .Sindibad .Paris.1983.P53.

كانت المحلة تخرج مرتين سنويا[1]:

1. **محلة الصيف** :وتخرج في شهر أوت باتجاه مناطق الشمال، بعد الحصاد حيث تتولى جمع الضرائب الموظفة على إنتاج الحبوب وغيرها.

2. **محلة الشتاء** :وتخرج في شهر جانفي وتخرج بعد جني الزيتون والنخيل لتتجه جنوبا، لتتولى جمع الضرائب المواتية.

ولا تقتصر مهمة المحلة على جمع الضرائب وإنما تتمثل أيضا في تأمين السبل وتهدئة القبائل ، والتعرف على أعيان القبائل.[2]

وإلى جانب هذه المحلة توجد محلات استثنائية تجهز لمواجهة الانتفاضات والثورات، ومن أمثلتها تلك التي جهزت في العهد المرادي في القرن السابع عشر ضد القبائل المتحصنة في جنوب البلاد وشمالها أو محلات الجنرالات التي أرسلتها الدولة إلى الساحل ومنها **محلة زروق** التي توجهت عام 1864 إلى الساحل التونسي حيث مارست مختلف أشكال القمع والتنكيل المصادرات، حتى أن الحبيب بورقيبة أشار إليها في أحد خطبه. كما توجهت محلة إلى الشمال إثر ثورة علي بن غذاهم أو لمواجهة غومة المحمودي بنفزاوة في عام 1857 ومثلها ضد انتفاضة القبائل في ستينات القرن التاسع عشر, وكانت جميعها محلات زجرية عقابية مؤقتة لا علاقة لها بالمحلات الموسمية المنتظمة[3]

ب-في المدن.

تختلف جباية الضرائب في المدن عن الأرياف وذلك لطبيعة النشاط المعتمد في

1 -جميلة معاشي، الانكشارية و المجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف، كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008، ص60.

2 -ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص142.

3 -المرجع نفسه، ص 144.

كليهما، فالريف الجزائري يعتمد على النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة. أما المدن فتختص على النشاط الحرفي والتجارة وغيرها من الأنشطة المتواجدة فيها.

وبذلك تختص الجباية في المدن على أغلب أنواع الضرائب والرسوم التي تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين التجارية والمحلات الصناعية، الذين يدفعون رسومهم، ويقوم باستخلاصها الشواش تحت نظر شيخ البلد، كما كانت النقابات المهنية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها[1].

وقد كان حكام المدن يشرفون على استخلاص الضرائب والرسوم في داخل المدينة، وكان يوضع تحت تصرفهم مجموعة من الموظفين للسهر على أمن المدينة وتنظيم العمليات الإدارية والاقتصادية، والى جانب هؤلاء الموظفين كانت توجد في كل مدينة حامية عسكرية والتي تتكون من 91جنديا، ويشرف على رأسها الآغا[2].

هناك طريقة أخرى لجمع الضرائب وهي طريقة جمع الدنوش فحسب الآغا بن عودة المزاري الذي يصف هذه الطريقة بقوله أن للباي شرط في الدخول للجزائر كل ثلاث سنين إن لم يكن به عذر من مرض و نحوه إلا بعث خليفته الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش[3].

نلاحظ من خلال دراستنا لطرق جباية الضرائب أن الإدارة العثمانية في الجزائر كانت صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب ودور كل الأفراد المكلفين بجمعها

---

1 –ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية– الجزائر تونس طرابلس الغرب، ط 2، دار البصائر، الجزائر،2013، ص81.

2 –أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1821–1886)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005، ص ص 52–53.

3–عودة بن مزاري، طلوع سعد السعود الجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحيى بوعزيز، ج ،8عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص273.

وهذا ما أوضحه حمدان خوجة بقوله: "عندما علم الأتراك أن جباة الضرائب يقومون بتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي تثبط الفلاحيين وتعوقهم[1].

1 – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.82.

الفصل الثاني

النشاطات الاقتصادية في عهد الدايات(1671-1830)

المبحث الأول: النشاط الزراعي

المبحث الثاني : النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث: النشاط التجاري.

المبحث الأول: النشاط الزراعي

إن الدارس للنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية لإيالة الجزائر خلال الحكم العثماني بصفة عامة وخلال عهد الدايات بصفة خاصة يلاحظ أنه كان يقوم على ثلاث أسس.

1- الطابع الزراعي والرعوي وقد تمركز في الأرياف وأطراف المدن.

2- النشاط الحرفي انفردت به الحواضر، يهدف أساسا إلى تلبية الضرورات المنزلية ويقوم على الاكتفاء الذاتي في الأرياف.

3- التجارة الخارجية والداخلية وقد لعبت دورا مهما داخل البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري عموما والبنية الحضرية بشكل خاص.

-واقع النشاط الزراعي في عهد الدايات:

كان سكان الجبال والأرياف يمثلون الأغلبية الساحقة في مجتمع الجزائر العثمانية، حيث تراوحت نسبتهم بين 90 و% 95حسب تقديرات بعض المؤرخين، وهو ما يعطي انطباعا بأن النشاط الزراعي هو السائد على اقتصاد الإيالة، إلا أن هناك تحفظا على هذا الرأي، ذلك أن السلطة العثمانية لم يكن لها عناية واهتمام كبيرين بالشأن الزراعي[1]. خاصة مع وصول السلطة إلى الدايات، حيث تضرر النشاط الزراعي بشكل كبير، وأهمل السكان الزراعة وتحول قسم منهم إلى مزاولة حرفة الرعي بدل الفلاحة بسبب كثرة المطالب المالية في هذه الفترة وقلة الجبايات على الأراضي الزراعية وتعدد المغارم. وقد انعكس هذا الوضع على الحياة السياسية، وتحولت الكثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايلك أو مزارع مشاعة بين أفراد القبائل الحليفة "قبائل المخزن" أو العشائر الخاضعة "قبائل الرعية" بعد أن انقطع سيل الهجرة الأندلسية، كما تسببت الحملات العسكرية التي كانت تنطلق من

1-محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ص59.

مراكز البايلك لجمع الضرائب وأخذ المغارم أضرار فادحة بأهالي الريف وغالبا ما تمكن المحلة أو الفرقة العسكرية من سكان الأرياف وأوجبوا عليهم الضرائب وعوقب الممتنعون.

لقد كانت المحلة في عهد الدايات الأوائل 1671-1724 تنطلق بايلك الشرق من قسنطينة لتنقسم إلى فيلقين أحدهما يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي والأخرى تقصد مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر، أما المحلة الثانية " بايلك البيطري" فتتوجه من مدينتي الجزائر والمدية نحو سهل عريب وبني سليمان والبرواقية، بينما محلة بايلك الغرب تخرج من مازونة أو معسكر نحو سهول غريس ووادي مينا وجهات السرسو وتاهرت.[1]

بعد موت الداي محمد عثمان باشا تولى مقاليد الحكم الداي باشا حسان (1791-1798م) و الداي مصطفى باشا (1798-1805م) وقد انتهجا سياسة جديدة، قوامها تصدير المزيد من المحاصيل الزراعية إلى خارج البلاد عن طريق الشركات الأوربية والمحتكرين اليهود أمثال بكري و بوشناق، في الوقت الذي كانت فيه البلاد معرضة للمجاعة نتيجة القحط الذي أضر بالزراعة في السنوات التالية 1788 و1779 و 1800 و1807م و1816 و1819، ويلاحظ أن السماسرة اليهود كانوا يصدرون كميات كبيرة من الحبوب أثناء هذه الفترة . ففي عام 1793م ومثال على ذلك تم شحن مائة سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها بـ 75000 قنطار من القمح و6000 قنطار من الشعير مما تسبب في حدوث اضطرابات في جهاز الحكم فاغتيل ستة دايات من مجموع ثمانية في مدة قصيرة.

فيما يخص الإنتاج الزراعي في عهد الدايات فقد تميزت كل منطقة حسب طبيعتها بإنتاج أنواع معينة من المحاصيل، ويعد القمح من أهم المحاصيل في الإيالة

1-ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص32.

حيث كان يزرع القمح الصلب فقط، ويزرع منه كميات تكفي للتصدير، وقد كان صاحب معامل بريطاني مقيم في وهران يرسل عبر مينائها كميات تتراوح بين 7آلاف و 8آلاف طن من القمح كل سنة، وكانت مناطق غريس، وهران وقسنطينة قد عرفت إنتاجا كبيرا للحبوب[1]، وعرفت زراعة الأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف ومينا ، أما صالح باي ببايلك الشرق الذي عرف عهده بالازدهار، فقد قام بزراعة الزيتون وحاول إدخال زراعة الأرز وقام ببناء الطواحين المائية[2].

والشرق الجزائري عموما يعد من المناطق الهامة لإنتاج القمح الصلب ذي المردودية العالية من حيث كمية الدقيق[3]، وتعتبر المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة أهم المناطق إنتاجا للحبوب، في حين تركزت زراعة الخضر والفواكه في المناطق الجبلية والسهول القريبة من المدن، كما عرفت أيضا بإنتاجها لزيت الزيتون والتين،[4]وبذلك صارت الفحوص المحيطة بالمدن تؤمن حاجيات المعيشة اليومية لسكان المدن، وأصبحت مع الوقت ضمن أملاك الأتراك والكراغلة وبعض الأثرياء الحضريين كحمدان خوجة، وقد اعتمد هؤلاء على نظام الخماسة بشكل كبير لخدمة أراضيهم، واستعانوا كذلك بالعبيد والأسرى.

أما زراعة الأشجار المثمرة فقد عرفت انتشارا في مناطق القبائل ذات الطبيعة الجبلية كما انتشرت البساتين بفحوص المدن الكبرى مثل قسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان البليدة والمدية غير أن مردود فحوص مدينه الجزائر كان الأوفر إنتاجا لكثرة بساتينها التي بلغت20000 بستان ومزرعة[5]،حيث كانت الخضر تأتي يوميا إلى

1- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1872-1830)، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص35.

2- المرجع نفسه، ص32.

3-محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 59.

4-صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

5-ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص32.

المدينة من مناطق إنتاجها بالضواحي ومن البساتين المتواجدة في أحياء المدينة لاسيما الأبيار مراد رايس، بئر خادم والحامة[1]، وقد أشار هايدو من خلال زيارته إلى خارج مدينة الجزائر إلى ذلك حيث قال": هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق وبساتين الكروم المملوءة بشجر البرتقال وأشجار الزيتون والأزهار من كل نوع"[2].

كما كانت الدور في مدينة الجزائر تضم حدائق، أما البيوت الواقعة في ضواحيها فبكل منها سياج يحيط بمنبع أو بئر لري المزروعات [3].

أما عن المحاصيل الصناعية، فقد تركزت زراعة التبغ في الجزائر وعنابة، وقد كانت تزرع منه مساحات واسعة، ويعتبر ما يزرع في الجزائر من أجود الأنواع في العالم، الوسائل وأساليب العمل :كانت الوسائل المستعملة في الفلاحة وأساليب العمل عتيقة وبدائية، فمثلا كان هناك المحراث الخشبي، وهو ذاته محراث إفريقيا الرومانية، وكذلك المنجل البدائي الذي يمتد لنفس العهد ،[4] بالإضافة إلى الفرشاة البسيطة، ويقول شارل أندري جوليان":...الأدوات الزراعية ظلت بسيطة للغاية ولم تعمل السلطة على تطويرها ولم يكن لدى الفلاح سوى محراث بسيط أو سكة محراث خشبي تعزز غالبا بنعل حديدي ويجره ثوران أو ثور وحمار، ويضاف أحيانا مشط خشبي أو حزمة من الأشواك التي توضع عليها الحجارة ومنجل مستقيم[5]...."وكان الموريسكيون والعرب من سكان الإيالة يقومون بدرس القمح باستعمال حوافر الخيل.

ولم تسعى السلطة التركية في عهد الدايات لتطوير الوسائل إلا بعد تراجع موارد

1-عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص296.

2-وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 136.

3- عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر المرجع السابق، ص297.

4-صالح عباد، المرجع السابق، ص 32.

5-شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871، تر: عياش سليمان، دار الأمة لطباعة والنشر، الجزائر2013، ص17.

القرصنة[1]، أما تخصيب الأرض فقد كان يتم عن طريق إحراق العشب وذلك عند نهاية فصل الصيف حيث يتم إشعال أشواك الغابات وفي الأرض البور، كما يتم شذب النباتات الهشة ثم تحرق وينثر رمادها في الأرض[2]. أما عن الري فقد استعملت قنوات تعود إلى القرن 11م ،[3]وكان الفلاحون يلجئون غالبا إلى حفر سواقي تحويل مجرى الماء ولم يكونوا يعتنون بها، حيث تصبح مجاري سيول أو تتحول إلى برك بسبب انسدادها بالطمي [4].

أما عملية التخزين، ففي سنوات وفرة المحصول كان الفلاح يخزن الفائض في مطامير تكون في مكان مرتفع وجاف، ويعمل على إخفائها عن الأنظار[5].

الثروة الغابية :

كانت المساحة الغابية شاسعة خاصة في جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، وكانت أخشابها تستعمل في بناء المساكن والاستعمال المنزلي وصنع الأثاث ولاسيما بناء السفن الذي كان يستنزف الثروة الغابية، يشير سعيدوني إلى أنه في سنة 1781تطلب بناء 50سفينة فقطع أغلب أشجار منطقة الساحل القريبة من الجزائر[6]، وتعد المنطقة الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى القل أهم تركز للثروة الغابية واستغلالها كان من طرف سكان الجبال على الخصوص، وقد تضررت هذه الثروة بشكل كبير في أواخر العهد العثماني،[7]وكانت الثروة الغابية الجزائرية محل امتياز استفادت منه حتى بعض الدول الأجنبية، بالاتفاق مع حكام

1-صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

2- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص17.

3- صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

4- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص17.

5-المرجع نفسه، ص 18.

6-ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 17.

7-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 216-217.

الجزائر، وقد استفاد الانجليز من امتياز قطع الأشجار سنة 1817مقابل إتاوة سنوية تقدر بـ 200ألف فرنك ،32[1]وقد قدرت مساحة الغابات آنذاك بـ 1251757هكتار، شملت عده أنواع من الأشجار كالفلين والصنوبر والزيتون البري والزان، وهي الثروة التي تعرضت للتضرر الشديد بسبب الاستعمار الفرنسي لاحقا.[2]

في تلك الفترة لم يكن الفلاح حرا في اختيار المنتوج، إذ كانت تتحكم فيه العديد من الحاجات، والحاجة الاقتصادية التي ظهرت أواخر العهد العثماني بسبب تراجع القرصنة والإنتاج الزراعي أدت بالبايلك آنذاك إلى خلق زراعة موجهة من أجل الحصول على منتوج يمكن الباي وموظفيه من توفير الحد الأدنى للتبادل التجاري، خاصة بعد أن أقبلوا على استهلاك البضائع الأوروبية[3].

إن أول منتوج لقي الاهتمام هو الحبوب، فشمال إيالة الجزائر بيئة مثلى لزراعة القمح الصلب والشعير، فهي تتلقى كمية من التساقط خلال السنوات الممطرة تصل إلى 900 ملم /سنويا-أما التربة فهي على العموم خفيفة ومتنوعة الألوان فهناك التربة السوداء قرب الساحل بينما التربة الداخلية فيتراوح لونها بين البني والأحمر[4].

ويعد القمح أحد المواد المهمة للتصدير، فلتجارة القمح مكانة مرموقة عند التجار والباي، فكلاهما يبحث عن الصفقات المهمة الخاصة بالقمح.

ونظرا للأهمية التي تمتعت بها الحبوب في الأسواق، اتبع الباي سياسة احتكارية ليسيطر على هذا المنتوج وتجارته، وكمثال على ذلك ما حدث في 1808، حيث

1-ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 177.

2-المرجع نفسه، ص 178.

3-ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

4- محمد العربي الزبيري، نبذة تاريخية عن الدولة الجزائرية، مجلة الأصالة، ع14-15، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر،1973، ص 259.

اشترى البايلك القمح بسعر 8.80 قرش للصاع، وباعها للمحتكرين الأجانب بـ26.30 قرش[1].

إلا أن الإنتاج الحبوب في الجزائر تميز في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى 1815 بإنتاج وفير مع تسجيل بعض التذبذب خلال سنوات الجفاف مثل 1803، وهذا ما شجع التصدير في ذلك الوقت، بينما عرفت السنوات الأخيرة للتواجد العثماني من 1816 إلى 1837 بقلة الإنتاج ورداءة المحصول الذي لم يتعد عشية الاحتلال7.500.000 قنطار، وهذا راجع للتحولات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد في ذلك الوقت[2].

كما عرفت إيالة الجزائر في هذه الفترة الزراعات الخاصة أو الصناعية والمتمثلة في التبغ، والكتان، القطن، الأرز، الكروم والزهور المستعملة في صناعة العطور، والخروب باستثناء التبغ والكروم كانت الزراعات الأخرى متواضعة ولا ترتقي إلى تغطية الحاجيات المحلية ولا تساهم إلا بقسط ضئيل في المبادلات التجارية، ويزرع نوعان من التبغ: أولهما التبغ الخشن المعروف بالشمة والذي يتم استنشاقه، وثانيهما: التبغ العادي الموجه للتدخين. وعلى العموم يجني المزارعون محصولا وفيرا وجيدا من التبغ[3]. إلا أن النشاط الفلاحي لم يعرف تطورا في مردوده نظر للعديد من العوامل:

1-استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر، لا تتعدى المحراث الخشبي. الذي لم يتطور والمكون من قطعتين قصيرتين ومجتمعتين والمزود بسكة حديدية في طرفه الأسفل، وقد حالت دون تعمقه في التربة.

1-فلة قشاعي، مرجع سابق، ص72.

2-ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص56.

3-المرجع نفسه، ص 57.

بالإضافة الى استعمال المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر من أنه يحصدها، الاتجاه الى الرماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة، وأحيانا يلجأ الفلاح لترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها[1].

الآفات الطبيعية المتمثلة في الجفاف، فترات الفيضانات، اجتياح الجراد وتراكم الثلوج، وهذا ما جعل الإنتاج يتذبذب من سنة لأخرى.

3-الضروف الصعبة التي يعيشها الفلاح والمتمثلة خاصة في تعرضه للحملات الجائرة من موظفي البايلك، مما دفع بالكثير من الفلاحين الى اهمال الزراعة والاتجاه للاهتمام بالماشية.

5-حالة الثورات الشعبية المتكررة ضد الحكم العثماني: حيث حدثت سلسلة من الثورات في جميع الجهات مثل منطقة جرجرة (1804-1810-1823م) و شمال قسنطينة (1804م) و الغرب الجزائري (1803-1809م) ومناطق النمامشة والأوراس، ووادي سوف 1818-1823. وقد شملت الثورات مناطق الحبوب حيث أعلنت التيجانية العصبان سنة 1818 م، هذا في الوقت الذي كان فيه الصراع محتدما مع حكام تونس من 1806م إلى غاية 1817، مما أدى إلى هجرة جزء من السكان هربا من الانتقام وتجنب لبطش الحملات العسكرية، ولم يعد الحكام يسيطرون بالفعل إلا على سدس أراضي التل الخصبة حسب بعض التقديرات، حيث أصبحت ملكيات أو الدولة هي السائدة في الأرياف في الوقت الذي تركزت فيه الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية الممتنعة عن الحكام، والملكيات المشاعة في السهوب الداخلية حيث تربى المواشي ولا تزرع الأرض إلا من أجل الحصول على الضروري من الأقوات ونظرا لهذه الأوضاع السيئة والظروف الصعبة فقد فقد الفلاح الجزائري الرغبة في العمل حتى أنه، في سنة 1786م لم يجد ملاك الأراضي بسهل عنابة الخصيب من يقوم بحصاد

1- فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، مرجع سابق، ص47.

حقولهم فاضطروا إلى التنازل عن نصف الإنتاج لمن يقوم بحصاد القمح بعد أن تخوف كثير من الفلاحين من انتشار الوباء فاضطروا إلى قبول الحصول على خمس المحصول بينما استحوذ عمال البايلك والملاك المقيمون بالمدن على أربعة أخماس المحصول بدون مجهود وعليه فقد تقلصت الأراضي الزراعية وتناقصت المساحات المستغلة حتى أصبحت عشية الاحتلال الفرنسي 1830م لا تتجاوز359040 هكتارا[1].

ورغم هذه الأوضاع التي عانت منها الزراعة والفلاح، إلا أن هذا القطاع تميز بفترات انتاج لا بأس بها لا سيما بفضل التنظيمات الاقتصادية التي أدخلها "صالح باي" والتي جعلت الشرق الجزائري المنطقة الأولى في الإنتاج الزراعي، حيث استحدثت مزروعات جديدة كالآرز الذي زرع بسهول الحامة، والتي استخدم فيها الري كما أنه لم يهمل استصلاح السهول التي تغلب عليها المستنقعات، فأنشأ شبكات من لقنوات لصرف المياه الراكدة[2].

1- ناصر الدين سعيدوني، الانسان الأوراسي وبيئته الخاصة، مجلة الأصالة، ع60-61، الجزائر، 1978، ص194.

2-ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 67-68.

2-النشاط الصناعي:

رغم غلبة النشاط الزراعي إلى حد ما إلا أن مدن إيالة الجزائر في العهد العثماني، وعهد الدايات بالخصوص شهدت وجود أنشطة صناعية متنوعة، حيث شملت أغلب المهن والحرف التقليدية واليدوية والتي وصفت بالإتقان والتنوع والتنظيم ومن أهم هذه الصناعات نذكر:

***صناعة السفن:** وقد تشجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري إذ كانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب حيث يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300طن وهي من نوع الفرقاطات المجهزة ب:20إلى30مدفعا[1].

***صناعة الأسلحة** : تتمثل في صنع البنادق وسك وتحضير البارود وقد كانت تتم في المدن الكبرى وقلعت بني راشد وقسنطينة والجزائر ولقد كانت صناعة البارود من المهن التي امتدنها الجزائريون ودليل ذلك: ما أورده فيرو حول تزويد الأمير عبد العزيز سلطان قاعة بني راشد ببارود المكاحل.

***صناعات التحويلية** :تتعلق بتجهيز البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك و استخراج الملح وصناعة العملة وهي تنشهر بالمدن الكبرى[2].

*الصناعات الغذائية تتوزع على أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وقد تميزت هذا النوع من صناعات مدينة الجزائر إذاحتوت من ظافران ومطاحن.

1- شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة، أذاينة خليل، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص103

2- المرجع نفسه، ص 104.

***صناعة الصابون:**اختص بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة وبلاد القبائل وقداختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الأسود الذي يتكون من :نفايات الزيتون ورماد شجر لدفلة[1].

***صناعة النسيج:** وقد تطورت على أيدي الأندلسيين واشتهرت في الكثير من المدن :كعنابة ،قسنطينة وتلمسان

***صنعة الجلود:** أهمها صناعة الأحذية في قسنطينة والجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم[2].

***صناعة الشاشية والتطريز:** حرفة بهذه الصناعة مدينة الجزائر وقد ازدهرت الشاشية الحمراء الجزائرية ،نظرا لاعتناء العائلات الأندلسية بها وتوارث مع طريقة صنعها صناعة .

* **صناعة الحلي والأحجار الكريمة:** وقد اختص بها أفراد الجارية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة.

-**ولقد تركزت الصناعة التقليدية الجزائرية واعتمدت** على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب كما خضعت الصناعة في المدن للمراقبة والتحكم من طرف الهيئات المهنية، لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي إنها اقتصرت على تلبية حاجيات السكان حيث اتصفت ببساطها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف فهي موجهة لسد حاجيات الضرورية وارضاء متطلبات العيش.

1-شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مرجع سابق، ص104.

2-نجاة بولعسل، مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين، رسالة ماجيستار في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر،2003-2004، ص98.

إن الضرائب وتحكم الهيئات المهنية في الصناعة كانا من العوامل التي عاقت التطور الصناعي في الجزائر في عهد الدايات بالإضافة الرسوم الجمركية على الواردات والغنائم التي يحصل عليها رياس البحر من الغنم والفدية التي كانت تدفع نظير تحرير الأسرى والهدايا التي كانت تقدم إلى الباي.....وهي التي جعلت الإيالة تعيش في خائفة مالية مما جعلها تتجه إلى تعويض المداخيل أخرى داخلية يتحمل أعباءها للسكان ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الضرائب المفروضة على السكان في الأرياف كانت غير قادرة وليست محددة لا في الكمية ولا النوعية وهذا ما جعل منها ضرائب مجففة في حق السكان زادت في بؤسهم و شقائهم.

-واقع النشاط الاقتصادي في عهد الدايات:

لم تكن الصناعات والحرف في المدن في هذه الفترة أكثر من صناعات تقليدية لكنها كانت على درجة من الأهمية في ذلك الوقت ، خاصة أنها كانت تلبي حاجيات المدن والريف من الأدوات المنزلية والملبس وتصنيع أدوات زراعية ومنزلية، إلا أن هذه الصناعات عرفت في أواخر العهد العثماني منافسة من السلع القادمة من الخارج، خاصة من إيالة تونس، وكان للمنافسة تأثيرها على صناعات وأسواق التبادل، فقد عرفت أسواق المدينة إقبالا على المنتجات الأجنبية وبذلك ساهمت التجارة في نقص عدد المشتغلين بالصناعات، بحكم نقص أرباحها، فقد أصبحت بمرور الوقت مخصصة لتسديد حاجة الطبقة الغنية في المدن[1].

كان الأمناء هم من يشرف على تنظيم الحياة الاقتصادية والمعاملات بين أصحاب الحرف، فكانوا هم الوسطاء بين أصحاب المهنة والإدارة، لاسيما منهم من يحضون في العادة بالثقة، وقد كان لكل حرفة أمية يسهر على تطبيق القوانين العرفية

1-نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 197.

واحترام جودة الإنتاج ومنع الغش، إضافة إلى حل المشاكل التي تطرأ في السوق بين الحرفيين وتنظيم عملية ارتقائهم، وكان الأمناء في غالبيتهم محظوظين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لأنهم ينتمون إلى فئة الأعيان ويعتبرون أصحاب ثروة وجاه وكانت لهم في الغالب صلة قوية بأصحاب النفوذ والقرار داخل مدينتهم لا سيما القايد والخليفة[1].

وكل النشاطات التي ذكرناها سابقا كانت موزعة على نقابات مهنية، وتشكل نوعا من العائلة الموسعة حتى ولو كان أعضائها لا يرتبطون برابطة الدم الحقيقية[2]، ويشرف على إدارة الحرفة شخص يعرف بالأمين، وهو يحرص على أصول المهنة وجودة البضاعة، وقد كانت فاعلية تعيينه من صلاحيات القاضي، حيث كان له دور بارز في عملية تعيين شيوخ الحرف المختلفة، فاختياره من قبل أعضاء الطائفة وكبارها لا يتم إلا بعد موافقة القاضي، والشيء نفسه ينطبق على العزل[3].

بالإضافة إلى أنه في أواخر العهد ظهر مسعى عام نحو طرق مجال للتجارة سواء بعلم أو بغير علم، فمن الوثائق نسجل دخول كل الأطراف المشكلة للبنية الاقتصادية في إيالة الجزائر إلى حقل التجارة وهذا راجع لأهمية التجارة وما توفره من أرباح .

1-إبراهيم السعداوي، الإدارة والسلطة والجباية بقيادة القيروان في العهد العثماني الأول، أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف، مسار مؤرخ وتجربة تاريخية، إشراف: عبد الحميد هنية، مخبر دراسات مغاربية، مركز النشر الجامعي، 2008، ص51.

2-الطاهر عمري، بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى التغييرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة،2001، ص 222.

3-محمود علي عطاء الله، وثائق الطواف الحرفية في القدس في القرن السبع عشر، ج1، ط1، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، فلسطين، 1991، ص6.

كانت هذه الحرف والصناعات تنتظم عادة في أسواق أو شوارع تعرف وتختص بها، كما هو الحال مثلا في مدينة الجزائر التي كان يوجد فيها مثلا سوق الحديد، سوق الغزل، سوق الفخارين، سوق العطارين، أو زنقة النحاسين، زنقة الدباغين، زنقة المسايسية[1].

ويراعى في تموقع الحرف التقارب والتجانس، فالتي تحتاج إلى النار كالأفران ومحلات الحدادة والطبخ، يقوم المحتسب بوضعها بعيدا عن محلات العطارين والأقمشة خشية حدوث أضرار، فضلا عن عدم وجود أي ارتباط بين هذه الحرف.[2]

1- . ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 180.

2-مصطفى أحمد بن حموش، المدينة و السلطة في الإسلام: نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار البشائر للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، 1999، ص 175.

النشاط التجاري :

إن تنوع واختلاف المنتجات سواء كانت زراعية أو صناعية بين المناطق في إيالة الجزائر كانت سببا مباشرا لنشاط حركة المبادلات التجارية الداخلية بين مختلف المناطق في الإيالة ولهذا فقد كانت المبادلات تتم بين المدينة والريف وبين إقليم التل والهضاب والمناطق الصحراوية وعليه فقد برزت مراكز تجارية وأسواق رئيسية تمثل نقاط التقاء هذه المناطق أو على الطرق الرابطة بينها [1].

كان التجار من سكان الجزائر في البداية من الإنكشارية أو البحارة أو الأندلسيين وتمثل تجارتهم عموما في الحبوب والأبقار والأغنام والصوف والجمال والزيت والزبدة والحريرة الشمع والعسل وغير ذلك لكن الوضع اختلف فيما بعد فأصبح يسيطر على النشاط من التجار الأجانب في مقدمتهم اليهود. وقد كانت التجارة آنذاك على أنواع:

***تجارة داخلية:** وتتم في الأسواق المحلية أو الجهوية في الجوانب وتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستورة وكانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة لان النقود الذهبية لم تكن منتشرة ولان المستهلك يفضل الحصول عل كل ما يحتاج إليه مباشرة.

***تجارة خارجية:** تتم مع أوروبا عن طريق الموانى بواسطة الأحباب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل ومثال ذلك :تجارة الجزائر مع السودان، ونلاحظ أن معظم التجارة الخارجية كانت تتم عبر أيدي أجنبية مثل الشركات الفرنسية كالشركة الملكية الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف كانت مرسيليا من

1- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 199.

أهم المدن التي تستقبل المنتوجات الجزائرية وكما كانت الشركات الفرنسية تتمتع برخصة صيد المرجان[1].

لقد كان لليهود المقيمون بالجزائر مساهمة، إلى حد كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، إذ كانوا وراء كل التوترات والاضطرابات التي نشبت داخليا بين الحكام والجيش، وخارجيا بين الجزائر والدول الأوروبية.

لقد عرف نشاط اليهود التجاري ازدهارا واسعا، خاصة لما وصلت إلى الجزائر أسرتان يهوديتان قادمتان من مدينة ليفورنة ؛ ولعبت الأسرتان دورا مهما وخطيرا في المجال السياسي والاقتصادي، فكان له فيها بعد نتائج وخيمة على الأوضاع العامة في الجزائر. من بين الأسرتان اليهوديتان أسرة بكرى وبوشناق التي استقرت بالجزائر، وكان أفرادها يمتهنون التجارة، وكان نشاطها في البداية متواضعا لكنها سرعان ما حققت نجاحا باهرا[2].

واستطاعوا أن يكسبوا إلى جانبهم عددا من الشخصيات ذات الوزن الثقيل في الميدان السياسي بواسطة الرشوة أو تقديم الخدمات [3].

وتمكن بكرى وبوشناق من توحيد مصالحهما من أجل السيطرة على الأسواق التجارية داخليا وخارجيا كما استطاعا بنشاطهما وذكائهما عرض خدماتها على الإيالة الجزائرية، قصد التقرب من أعضائها وبسط نفوذها، وتمكنا فعلا من كسب ثقة الحكام، أمثال الداي حسن [4].

1- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص119.

2- شويتام، المرجع السابق ، ص .17

3-حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الايالة ط1، جامعة سيدي بلعباس، عين ميلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2007، ص46.

4- شويتام، المرجع السابق، ص 121.

حسب دراسة نجوى طوبال عن معاملات الداي حسن مع اليهود فقد ظهرت في الوثائق ابتداء من سنة 1790م حيث أشار أحد العقود إلى أن الداي حسن اشترى من اليهود إحدى الدور الواقعة بسوق العطارين اليهود بثمن قدره ألف دينار محبوب[1].

باعتبار أن تجار اليهود كانوا ممثلين للحكومة الجزائرية، حيث قاموا بتصدير الحبوب إلى فرنسا التي اشترت كميات كبيرة في عام 1791م، لكي تقضي على المجاعة التي حلت بها، وتواجه الحصار الذي فرضته على موانئها الدول الأوروبية، وعلى رأسها انجلترا، وهكذا أصبحت فرنسا تحت رحمة اليهود الذين عرفوا كيف يستغلون ظروف فرنسا الحرجة، ومن هنا يتبين لنا أن معاملات الداي مع اليهود بدأت من سنة 1791م وليس سنة 1790م.

وبالرغم من الرسالة الرسمية التي وجهها الداي حسن إلى الحكومة الفرنسية، فإن قضية الديون بقيت عالقة، إذ رفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة لمطالب الداي حسن، بحجة أن اليهود لا زالوا يمولون أعدائها الإنجليز في جبل طارق بالمؤن[2]. وان انتشار اليهود وتوزع نشاطاتهم الاقتصادية عبر مختلف أسواق مدينة الجزائر، يعود للحرية التي تمتعوا بها في ممارسة أي نشاط تجاري أو حرفي رغبوا به، أما الأسواق التي وجدت بها محلات اليهود فهي على الأقل كالتالي: سوق الحاشية، سوق الحوت، وسوق الخرازين، وسوق الصاغة، ولقد حدث تعايش بين المسلمين واليهود في فضاء المدينة الاقتصادي والذي كان مفتوحا على جميع الفعاليات الاقتصادية النشيطة[3].

ومن أهم الحرف التي مارسها اليهود، الصياغة التي لها علاقة بالمجوهرات

1- نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص298.

2- شويتام، المرجع السابق، ص 123، ص124.

3-نجوى طوبال، المرجع السابق، ص244.

والمعادن الثمينة كالذهب والفضة، مما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح وفوائد مادية، حتى احتكروا هذا المجال احتكارا تاما. .

ومارس أيضا اليهود تجارة القماش في داخل البلاد وخارجها[1]؛ وفي عام 1971م، اتفق الفرنسيون مع شركة بكري وبوشناق على تزويدها لهم بـ 244ألف حمولة من القمح. هكذا أصبحت تجارة البحر المتوسط بيد 2444يهودي من مدينة الجزائر، كانوا يبعثون بالسلع المختلفة إلى إخوانهم في ليفورنة[2]. .

إن الحديث عن قوة اليهود الاقتصادية والسياسية، ليس من باب الانبهار بها وتضخيمها، وانما هو من باب إظهار مواطن الخلل التي ميزت نظام الدايات بداية من الداي حسن، حيث كان اليهود أكثر قدرة على استقلالها والنفوذ عبرها إلى مراكز القرار[3].

عرفت التجارة الداخلية حركة ساهم اليهود فيها إلى حد بعيد، سواء في المدن داخل أسواقها وحوانيتها، أو في البوادي بالمشاركة في قوافلها وأسواقها الأسبوعية أو عن طريق الباعة اليهود المتجولين؛ أما مساهمة اليهود في التجارة الخارجية، فقد مرت بمرحلتين: مرحلة المشاركة، حيث كان التجار اليهود تجار بسطاء ؛ومرحلة النفوذ والسيطرة، وهي المرحلة التي تحول فيها اليهود إلى تجار كبار[4].

لقد تمكن اليهود بفضل علاقاتهم الوطيدة التي تربطهم بالحكام من احتكار المواد الأساسية، التي كانت تنتهجها البلاد كالحبوب والشموع والجلود والأصواف؛ وقد سمح لهم هذا الاحتكار بمنافسة الوكالة الوطنية الفرنسية، التي كانت تتولى مهمة شراء وتصدير تلك المواد إلى فرنسا، حتى أصبح اليهود يتولون بمفردهم تصدير البضائع

1- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 250-252.

2- بن صحراوي، المرجع السابق، ص 145.

3- المرجع نفسه، ص 150.

4- المرجع نفسه، ص 152.

إلى ليفورنة ومرسيليا وجنوة وغيرها من موانئ البحر المتوسط، وامتد نفوذهم التجاري فيما بعد إلى هولندا والو.م.أ، ومن أهم الامتيازات التي حصل عليها اليهود في الجزائر، حق شراء وبيع الحبوب، وقد كان هذا الامتياز من قبل من نصيب الشركة الملكية[1] .

برع اليهود في التجارة، حيث كانوا ماهرين في تسويق أسوء السلع وبضائعهم إضافة إلى مخادعتهم لرجال الجمارك الأكثر يقظة، وبحكم مكانتهم لدى الداي كانوا يضغطون عليه، فيطلب الداي من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من أن ينشئوا محلات تجارية في موانئها، ومثل هذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريون يتركون هذا النوع من التجارة بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم سوى كثرة الأرباح، مما أدى إلى انخفاض مستوى الحياة في الجزائر بصفة عامة، وفي مقاطعة قسنطينة بصفة خاصة، وكانت الموارد المصدرة في إطار التجارة الخارجية تتمثل في المرجان والحبوب، حيث كان تصدر من القمح كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي؛ وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تتحكم في أسعار الصادرات الجزائرية.

فيما بعد أصبحت مادة الجلود عنصرا من أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الإفريقية؛ وكانت تعتبر مدينة القل أكبر الأسواق فيما يخص هذه المادة. وهكذا، تركت التجارة الجزائرية الخارجية بين أيدي العائلات اليهودية وبين أيدي بعض التجار الأوروبيين، الذين كانوا يتعاملون مع الاحتكارات التي تمثل مصالح الداي وكذا البايات؛ وبواسطة هؤلاء الوسطاء، تمكن الداي من مراقبة الحركة المالية

1- بن صحراوي، المرجع السابق، ص 152.

والسيطرة عليها لفائدته وفائدة محيطه[1].

يهود مدينة الجزائر تمكنوا من نسج شبكة علاقات اقتصادية واجتماعية واسعة ومتنوعة، شملت جميع الأطراف الممثلة لمجتمع المدينة بداية من الطبقة السياسية، مثل الحكام ومساعديهم من الجهاز الإداري[2].

في أواخر القرن الثامن عشر آل تسعير المنتجات ومراقبة الإنتاج إلى وكيل الخرج بل أصبح المحتسب خاضعا لهذا الأخير فتقيدت سلطته، وكان للمحتسب أعوان مساعدون وكان يستفسر من المارة عن الأسعار ويراقب الموازين، وإذا حدث مثلا أن أخل خباز في وزن الخبز، فإن المحتسب يصادره ويوزعه على الفقراء ويكون نصيب الخباز عقوبة الجلد. وفي أواخر العهد العثماني لم تعد وظيفة الحسبة مقتصرة علي المحتسب وحده بل امتدت إلى القاضي وأمين الأمناء وشيخ البلد وأصبحت مهام المحتسب محدودة لا تتعدى جملة من المهن التي ترتبط أكثرها بالمنتجات الغذائية كالجزارة والخبازة ومراقبة أسواقها[3].

1- الميلي، المرجع السابق، ص 311.

2-طوبال، المرجع السابق، ص. 321

3- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 71.

خـــاتـــمـــة

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن أن نخلص إلى أن اقتصاد إيالة الجزائر خلال عهد الدايات غلب عليه الطابع الزراعي، وهذا نظرا لكون سكان الأرياف الممارسين لهذا النشاط يمثلون غالبية سكان الجزائر.

كما كان اللأندلسيون دورا مهما و عاملا ايجابيا في دفع العجلة الاقتصادية وخصوصا الزراعة. إضافة لما سبق غلب على الاقتصاد في هذه الفترة الطابع المعاشي من خلال السعي لسد حاجيات السكان عموما، ولم يكن الهدف تجارياً، كما لم يكن التصدير يشكل أولوية سواء لدى الإدارة أو السكان، وكانت الصفة الأسرية ميزة لاقتصاد الإيالة بالمدينة والريف واتجاه العملية الإنتاجية نحو الاقتصاد الأسري في العموم. فلقد توجّه العثمانيون إلى دواخل البلاد وسعوا إلى إخضاع السكان من خلال الأسواق وفرض سياسة ضريبية لتأمين مداخيل للخزينة، معتمدين على قوة محلية هي القبائل المخزنية بالأساس، خاصة في أواخر العهد العثماني، الذي عرف تناقص الموارد المالية للجهاد البحري ونتيجة لذلك عرف اقتصاد إيالة الجزائر صدمات عنيفة بفعل تأثير الجوائح التي ضربت الجزائر، كما كان النظام الضريبي الذي اتسم بالقساوة تجاه السكان أو سلوك بعض الموظفين دافعا لحدوث الثورات والتمردات .

لم تعمل الإدارة العثمانية لمواكبة التطور الحاصل في أوربا آنذاك وبقي اقتصاد الجزائر بطابعه التقليدي في الإنتاج وهو ما أدى إلى عجزه عن منافسة المنتجات الأوربية بسبب جودتها وتطور الوسائل الإنتاجية. وبذلك تأثرت الأنشطة الاقتصادية وارتبطت في توزيعها

بالتركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر والعوامل الجغرافية فيها عملت سياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة وتدخل العنصر الأجنبي ممثلا في اليهود بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للأجانب والاعتداءات الخارجية على إلحاق آثار سلبية بليغة باقتصاد الجزائر وخصوصا تجارتها الداخلية والخارجية ومداخيل الخزينة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع.

-باللغة العربية

1) إبراهيم السعداوي، الإدارة والسلطة والجباية بقيادة القيروان في العهد العثماني الأول، أعمال مهداة إلى محمد الهادي الشريف، مسار مؤرخ وتجربة تاريخية، إشراف: عبد الحميد هنية، مخبر دراسات مغاربية، مركز النشر الجامعي، 2008.

2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998.

3) أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي،الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013.

4) أحمد توفيق المدني،محمد عثمان باشا داي الجزائر(،1766-1791)د، ط، عالم المعرفة الجزائر،2010.

5) أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر،2007.

6) أحميدة عميراوي الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، د ط، دار الهدى، الجزائر ،2003.

7) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1821-1886)دار الكتاب العربي، الجزائر،2005.

8) بسام العسلي، خير الدين بربروس والجهاد في البحر، ط 1، دار النفائس، بيروت.

9) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 ، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

10) جون-ب- وولف، الجزائر وأوروبا (،1500-1830)ترجمة وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986.

11) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري ، ط2 ، ش. و. ن الجزائر، 1982 م.

12) حمدان بن عثمان خوجة،المرأة تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP،الجزائر،2006.

13) حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الايالة ( )،0781-0701ط1،جامعة سيدي بلعباس، عين ميلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2007.

14) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر،2008.

15) سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر.

16) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871، تر: عياش سليمان، دار الأمة لطباعة والنشر، الجزائر2013.

17) شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة، أذاينة خليل، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

18) صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر،2005.

19) الطاهر عمري، بنية الريف والمدينة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى التغييرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، قسنطينة،2001.

20) عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها،د.ط، المركز الوطني وزارة المجاهدين، الجزائر2007.

21) عائشة غطاس، الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر(،1700-1830)ج1، دط ،الجزائر2002-2001.

22) عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

23) عبد المالك خلف التميمي، ملامح الوضع في المغرب العربي، قبيل الاستعمار الغربي، م .ت .م ، ع 29. 30 ،جويلية 1983.

24) عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية بيروت، 1989.

25) عقيل لطف الله نمير ، تاريخ الجزائر الحديث ، دمشق ، جامعة دمشق ، 2008.

26) علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 ،دراسة جغرافية المدن، ط1 ،1972 م.

27) عمار عمورة، نبيل داودوة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

28) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2002.

29) عودة بن مزاري، طلوع سعد السعود الجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح، يحيى بوعزيز، ج 8،عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

30) فيليب رفلة، الجزائر ، القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ط2.

31) محمد العربي زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، .

32) محمد زينهم، محمد عزب، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995،.

33) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي ، ط 1،دار النفائس، بيروت، 1981.

34) محمود احسان الهندي، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، العربي للنشر والطباعة ، دمشق، 1977.

35) محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث "الجزائر- تونس ،"منشورات دمشق، دمشق، سوريا،1995.

36) محمود علي عطاء الله، وثائق الطواف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، ج1،ط1، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، فلسطين، 1991.

37) مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام: نموذج الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار البشائر للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، 1999.

38) مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، بيروت 1980.

39) ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان): أواخر العهد العثماني 1791 – 1830.

40) ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر،2013.

41) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، (1872-1830)، ط3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

42) ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

43) ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

44) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 ،2000م.

45) ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية- الجزائر تونس طرابلس الغرب- ط 2، دار البصائر، الجزائر،2013.

46) نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

47) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي،د ط، دار الحضارة الجزائر ،2007.

48) وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتقديم :عبد القادر زبادية، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006.

49) يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج 2، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

-باللغة الأجنبية:

1) A – Nouschi. (A), enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête Jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, paris 1961.

A. DEVOULX: «Registre des prises maritimes», in, Revue Africaine, N° 17 Alger, 1872.

2) Abd El Hadi Ben Mansour: Alger, XVI – XVIIe siècle : Journal de Jean-Baptiste Gramaye, "évêque d'Afrique", Broché, Paris, 1998, pp: 141-143 et 178. – A. Devoulx: «La Marine de la Régence d'Alger», in, Revue Africaine, pp: 391- 396.

3) Allain Mansson Mallet: Description de L'univers, T3, Denys Thierry, Paris, 1683.

4) Mahfoud Kaddache, l'Algérie Durant la Période Ottomane, O. P.U, 2003

5) P. DE LACROIX: «Description abrégée de la ville d'Alger 1695», présenté par M. EMERIT, in, Annales de l'institut d'études orientales, TXI, Alger, 1956.

6) pauyanne, La propriété Foncière en Algérie, Alger 1900.

7) Venter Du Paradis .Jean Michel .Tunis et Alger aux xviii siecle .Sindibad .Paris.1983.

2- المجلات والمنشورات العلمية

1) الشريف سلطان، أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، جامعة قسنطية، 1978 .

2) صلاح العقاد، الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي، المجلة التاريخية المصرية،القاهرة .

3) عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، عدد 71 ،نوفمبر، 1983 .

4) محمد العربي الزبيري، نبذة تاريخية عن الدولة الجزائرية، مجلة الأصالة، ع14-15، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر،1973.

5) مذكرات تيدنا، نقلا عن، محمد العربي الزبيري، مجلة الأصالة، ع 12 ،الجزائر، 1973.

6) مصطفى عبيد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث"العهد العثماني"، قسم التاريخ، جامعة مسيلة.

7) ناصر الدين سعيدوني، الانسان الأوراسي وبيئته الخاصة، مجلة الأصالة، ع60-61، الجزائر، 1978.

8) ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية 1800-1830، المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، العدد 3 ، 1975 .

9) ناصر الدين سعيدوني، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة سيرتا، ع 3 ، رجب 1400 هـ ماي 1980.

3-مذكرات ورسائل التخرج

1) . أحمد سيساوي، المرجع السابق، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 . 1830 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1987 - 1988 م .

2) أحمد سيساوي، النظام الإداري ببايلك الشرق 1791 . 1830 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة. 1987 - 1988 م.

3) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (5212-5219هـ / 5191-5942م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المشرف: عمار بن خروف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2007-2008.

4) جميلة معاشي، الانكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، إشراف، كمال فيلالي، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة ، ،2008/2007.

5) حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره)**988هـ - 1073هـ (-) 1580-1663**،)شهادة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية،)غير منشورة(قسم الحضارة الإسلامية، جامعة السانية، وهران، ،2008-2009 .

6) صالح كليل، سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني لاحتلال المغرب الأوسط، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، ،2008-2007.

7) فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، رسالة ماجيستار، جامعة الجزائر، 1990.

8) نجاة بولعسل، مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين، رسالة ماجيستار في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر،2003-2004.

المعاجم والقواميس:

1) سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض، 2000.

4-المواقع الالكترونية:

1) فترة البايلربايات في الجزائر على الرابط التالي:

2) https://sciences-humaines.edu-dz.com

3) الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، أكرم بوغرا اكينجي، نشر في 27.10.2017 00:00

4) محمد مكحلي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م ، منتدى جامعة محمد خيضر – بسكرة.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-هـ
الفصل التمهيدي: الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر العثمانية ما بين 1671/1519	
المبحث الأول: الوضع السياسي.	**7**
المبحث الثاني : الوضع الاقتصادي.	**18**
الفصل الأول: دعائم الاقتصاد الجزائري خلال عهد الدايات	
المبحث الأول: الوضعية العقارية.	**26**
المبحث الثاني: النظام الضريبي.	**31**
المبحث الثالث: الجهاد البحري.	**34**
الفصل الثاني: النشاطات الاقتصادية في عهد الدايات(1671-1830)	
- النشاط الزراعي	**46**
- النشاط الاقتصادي	**55**
- النشاط التجاري.	**60**
الخاتمة	**67**
قائمة المصادر والمراجع	**70**
فهرس المحتويات	**79**

ملخص باللغة العربية

اقتصاد الجزائر في العهد العثماني كان على العموم وخلال فترات متقطعة يتراوح بين الانتعاش والضعف، إذ عاش مرحلة من الانتعاش بداية من القرن السادس عشر إلى غاية القرن السابع عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين والذين كان لهم دور رائد في ذلك الوقت من خلال مساهمتهم في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تحريك النشاط الصناعي والتجاري. لكن هذا الانتعاش تبعته فترات تقهقر أصاب الاقتصاد الجزائري، كان ذلك بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر وحتى الاحتلال الفرنسي 1830، بسبب انتشا الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، بالإضافة إلى تأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية آنذاك.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد–الزراعة–التجارة–الركود– الانتعاش.

Abstract:

The economy of Algeria in the Ottoman era was generally and during intermittent periods ranging between recovery and weakness, as it lived a period of recovery from the sixteenth century until the seventeenth century, due to the arrival of Andalusian immigrants, who had a leading role at that time through their contribution to increasing production agricultural lands, in addition to moving industrial and commercial activity. But this recovery was followed by periods of decline that affected the Algerian economy, that was after the second half of the seventeenth century until the French occupation in 1830, due to the spread of epidemics, plague and the years of drought that the country was exposed to, in addition to the aspects of delay in the methods and methods of agriculture and industry that did not know how to convert agricultural materials into Industrialization, and the stagnation of trade, which was reflected in all of economic life at the time.

Keywords: Economy - agriculture - trade - recession - recovery.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة

الموضوع: الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية إفرة الداي حسن.

إعداد الطلبة:

1- بوداود المبروك رقم التسجيل: 161635104856

2- رقم التسجيل:

القسم: التاريخ الشعبة: ك.ع.ل التخصص تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: كمال بيرم الرتبة: دكتور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم
رئيس قسم التاريخ
د/بوقرولة عبد المالك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بوداود المبروك

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200366105

الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 196351048

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: الواقع الاقتصادي في الجزائر العثمانية (فترة الايالات)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/05

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.